ملحق
بناء السلام في لبنان

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by: KFW

UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

العدد رقم 17، كانون الأول 2017 Issue nº 17, December 2017

ملحق خاص

ملحق خاص يصدر عن مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من ألمانيا، ويوزّع مع جريدة «النهار» بنسخته العربية، ومع جريدة The Daily Star بنسخته الإنكليزية، ومع جريدة L'Orient-Le Jour بنسخته الفرنسية.

يجمع الملحق عدداً من الكتّاب والصحافيين والإعلاميين والباحثين والفنانين المقيمين في لبنان، ويعالج قضايا تتعلق بالسلم الأهلي بالإضافة الى انعكاسات الأزمة السورية على لبنان والعلاقات بين اللبنانيين والسوريين، في مقاربات موضوعية بعيداً عن خطاب الكراهية.

© تصوير: عزيز طاهر

03 إلى متى يبقى النازحون السوريون ضحايا المصالح السياسية؟

04 دور العادات والتقاليد في العلاقة بين النازحين السوريين والمجتمعات المضيفة

06 إشكاليّات الزواج المختلط بين مختلفي المذهب والدين والجنسية

07 الزواج المختلط: حين يُسقط الحب الحواجز

10 من أراد أن يكون كبيراً... فليكُن خادماً

11 الإسلام والآخر

12 الحماية واللغة

13 رحيل بذاكرتين

14 النازحون السوريون يد عاملة تشارك بإنتاج التبغ في الجنوب

15 التمييز ضد المرأة في قانون الجنسية

8 - 9 حين ينزح «الغريب» إلى كسروان

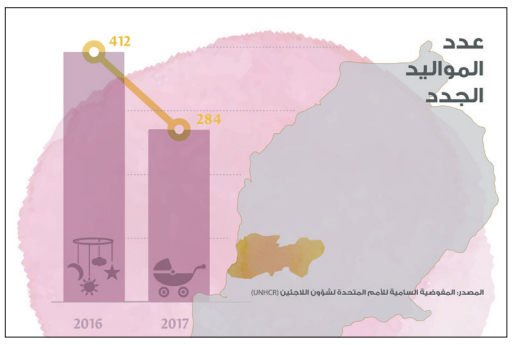

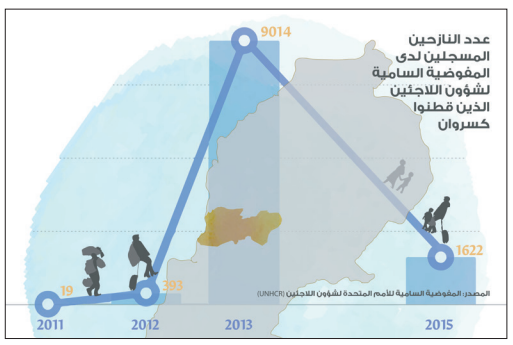

قوّة الكلمات والأرقام

تركت أزمة اللجوء السوري إلى لبنان أثرها في الجميع. فلا يمكن لأحد تجاهل كفاح الكثير من اللاجئين السوريين في هذا البلد من أجل البقاء، ولا تأثير أزمتهم على المجتمعات المضيفة. وفي الوقت نفسه، بذل الناس في لبنان قصارى جهدهم لمساعدتهم على العيش بكرامة إلى حين تمكّنهم من العودة إلى وطنهم. إلاّ أنه، وبعد مرور ست سنوات على بداية الأزمة، ومع غياب أي حلول سياسية في الأفق للنزاع في سوريا، فإن الصبر بدأ بالنفاد والإحباط بدأ بالتزايد.

جميعنا يعرف أن الوقائع والأدلة ليست وحدها ما يشكّل آراءنا وفهمنا للأمور. هذا ينطبق على الأزمة الحالية حيث يدفع كل من الواقع والتصورات إلى حالات من التوتر بين المجتمعات المحلية.

وجميعنا نتحمّل مسؤولية التعامل مع قضايا اللاجئين بطريقة موضوعية وبنّاءة. أما وسائل الإعلام، فتضطلع في هذا الصدد بدور مهم، لا سيما في ضوء الانتخابات النيابية المقبلة. فعليها أن تسعى جاهدة للعمل الإعلامي بدلاً من إذكاء لهيب الكراهية والقوالب النمطية السلبية.

في ضوء ما تقدّم، على وسائل الإعلام توفير مساحات محايدة للنقاش القائم على الحقائق حول مشاكل اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة اللبنانية. وهذا الملحق ليس سوى خطوة صغيرة نحو تعزيز هذا النوع من حلقات النقاش التي نأمل أن تعزّز التفاهم والاحترام المتبادلين.

سيلين مويرود

مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان

إفتح قلبك

«إفتح قلبك لمن هم أسوأ حالاً منك بكثير»، قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل دفاعاً عن سياستها الخاصة باللاجئين. ولا يزال كل من ألمانيا ولبنان ملتزمين بهذا النذر.

لذلك، ومع اقتراب فصل الشتاء البارد والماطر، علينا إعادة توجيه انتباهنا إلى أكثر الأشخاص حاجة إلى دعمنا: اللاجئين والمواطنين المثقلين بالأزمة السورية وتداعياتها على لبنان.

ومع اقتراب عيد الميلاد، أودّ أن أقتبس من الأب جورج مسّوح بعض ما ذكره في مقالته لهذا العدد: «السيّد الحقيقيّ هو مَن اختار أن يكون خادمًا للفقراء والمساكين والنازحين والمهجّرين والمشرّدين واللاجئين وكلّ المعذَّبين». لذلك، لما لا نبدأ بالتبرّع أكثر، وتقاسُمِ النِعم أكثر، ونخفّف من إطلاق الأحكام؟ ذلك أنّ أحدًا لا يعرف شعور اللاجئين بكونهم تحت رحمة التحيّز والتحامل المستمرة، وأحدًا لا يدرك مدى تأثُّر تصوراتنا بالتحيّزات.

مرة أخرى، يسرّني أن أقدّم لكم العدد السابع عشر من ملحق «بناء السلام». هذه المبادرة، التي تبلغ من العمر أربع سنوات، تجمع بين وسائل الإعلام والصحافيين والكتّاب والفنانين من خلفيات متنوّعة للعمل على تعزيز السلام ورفض التمييز، وهي تجربة تتناسب مع بلد طالما تباهى بحرية التعبير وبمشهد إعلامي نابض بالحياة.

السفير مارتن هوت

سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية في بيروت

كلفة الأخوة في زمن الصراعات

أصدرت لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني الجزء الثاني من دراستها «اللجوء الفلسطيني في لبنان» الذي يتناول قضايا ملموسة في حياة اللاجئين تتعلّق بالأوضاع المعيشية ومستوى معدلات الفقر والبطالة، الى ما هنالك من تفاصيل حياتية تقلق الفلسطيني واللبناني معاً. فالأول في حالة قلق دائم وعدم استقرار وخوف على غد مجهول أو في حدّه الادنى غير مضمون، والثاني قلق باستمرار من وجود أشقاء غرباء على أرضه لا امل لهم في عودة الى بلادهم، وقد دفع اليأس والقهر والعوز كثيرين منهم الى حضن الارهاب، أو لنقل الى التمرّد على قوانين البلد المضيف، ويعزز هذا الفلتان مشاهدتهم مئات اللبنانيين يسابقونهم في تجاوز القوانين.

إن التحوّلات التي يشهدها العالم لا تبشّر بكثير من التفاؤل حيال الأزمات القائمة، ومنها قضية اللاجئين والنازحين، إذ أن معظم الدول غارقة في لجج مشكلاتها السياسية والأمنية خصوصاً، والاقتصادية الى حد ما، وفق الدراسة. وتتفاقم المشكلة بسبب قصور الالتزام الدولي بإيجاد الحلول الفعلية لتسوية الصراع، والاكتفاء بالمقابل في تأمين حياة الكفاف والحد المتواضع من الخدمات الصحية والتعليمية والمجتمعية فقط لا غير.

اليوم يغرق لبنان في مشكلاته الداخلية مجدداً، بعدما كان وضع ملف اللاجئين السوريين في رأس جدول اهتماماته، وحمله الى الأمم، لعدم تحويل قضية السوريين اشبه بقضية الفلسطينيين، فلا يدوم لجوؤهم الموقّت سنوات وسنوات، إذ أن ظروف عودتهم تختلف كثيراً. تراجعت القضية حالياً عن واجهة الاهتمام، الا أن ذلك لا يعني، في كل حال، أن اهميتها تراجعت، أو أن تأجيلها يدخلها في طور النسيان، لأنها قضية وجودية بالنسبة إلى لبنان الذي لم يعد يحتمل مزيداً من الضغط، خصوصاً إذا ما زادت الضغوط عليه. لكن المشكلة ليست أحادية الجانب، بل متعددة الأطراف، فهي سورية أولاً وأخيراً، وهي عربية، وهي أممية، ويجب الاّ يتخلى أي طرف عن مهمته حتى لا يدفع اللاجئون مرة جديدة ثمن صراعات الأخوة.

غسان حجار

مدير تحرير صحيفة «النهار»

سلّة من الأزمات

مما لا شك فيه أن اللبنانيين يلعنون فترة الأزمات هذه التي تنقضّ عليهم بلا هوادة، وتجعلهم ينسون الأمور الجوهرية، ألا وهي تطوير بلادهم وتحديثها. وهم اليوم، يخشون، ولأسباب وجيهة، أنه بسبب أحدث هذه الأزمات، أي الصراع بين المملكة العربية السعودية وإيران، قد تصبح طيّ النسيان قضية النازحين السوريين الذين يمثّلون أكثر من ربع سكان لبنان، وفقاً لأحدث البيانات.

ولا بد من الإشارة إلى أنه سبق للبنانيين أن ذاقوا هذه التجربة أكثر من مرة. فمن الواضح أن قضية اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في بلادهم منذ عام 1948، لم تعد تشكّل اليوم أولوية بالنسبة إلى المجتمع الدولي. كذلك الأمر بالنسبة إلى السلطات اللبنانية التي اعتادت تكلّف تداعيات الأزمات الكثيرة التي تهزّ الشرق الأوسط منذ ذلك الحين، كالحروب العربية الإسرائيلية، واتفاقية كامب ديفيد للسلام، والحرب اللبنانية التي أضرمها الفلسطينيون المسلحون، وحربي الخليج، والهجمات الإسرائيلية على لبنان، وتفكّك العراق ومن ثم سوريا، وخضّات الربيع العربي... ناهيك عن الهجمات الإرهابية المتعددة التي هزّت بلاد الأرز... كل ذلك على خلفية الأزمة الاقتصادية والبطالة والركود السياسي.

وتهدّد هذه الأزمة الإيرانية - السعودية الجديدة التي ضربت قلب المؤسسات الرسمية اللبنانية بدفع قضية النازحين السوريين الشائكة إلى الخلفية. فمع أكثر من مليون شخص، ومعظمهم من المعوزين، بحاجة إلى الإدارة اليومية، ترزح البنية التحتية للبلاد المثقلة منذ وقت طويل تحت وطأة هذه الضغوط. وعلى الرغم من تدفق المعونات الدولية، إلا أنها غير قادرة على تلبية كافة الحاجات في الوقت الذي يتزايد فيه عدد اللبنانيين الذين يعيشون ظروفاً غير مستقرّة.

إن استيعاب أكثر من مليون شخص في بلد منهوك القوى هو أمر لا يتصوّره العقل، والتخطيط لعودتهم في هذه المرحلة هو أمر مستحيل. باختصار، هو تربيع الدائرة... إنّما ليس ثمة من يدوّر الزوايا.

غابي نصر

مدير تحرير الملاحق الخاصة

صحيفة «لوريان لوجور» (L'Orient-Le Jour)

حقوق الطبع © 2017. جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) - مشروع «بناء السلام في لبنان».
إن المقالات والتحقيقات والمقابلات وغيرها مما ورد في هذا الملحق لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا تعكس وجهة نظر البرنامج. ويتحمّل كتّاب المقالات وحدهم المسؤولية عما ورد فيها.

سياسة

إلى متى يبقى النازحون السوريون ضحايا المصالح السياسية؟

إيلي الفرزلي*

حدث أن نائباً لبنانياً وقف، في مجلس النواب، مطالباً بفرض رسم بقيمة مئة دولار على العابرين إلى لبنان براً من غير اللبنانيين. طبعاً لم يتردد بالإعلان عن أن غايته هي مواجهة النزوح السوري إلى لبنان. وهو وجد في اقتراحه هذا حلاً مثالياً لمسألة النزوح السوري، منطلقاً من بند في قانون الضرائب يضع رسم دخول بقيمة خمسة آلاف ليرة على العابرين عبر الحدود البرية.

وبالرغم من توضيح وزير المالية في الجلسة التشريعية التي عقدت لمناقشة قانون الضرائب، بأن ثمة معاهدات واتفاقات تحكم العلاقة بين البلدين، وبالتالي لا يمكن وضع الرسوم عشوائياً، أجاب النائب عينه: عن أي اتفاقات تتحدثون بعدما وصل عدد النازحين إلى المليونين؟

ذلك النائب استسهل اعتبار النزوح السوري غير قانوني، لكن خرج من يقول له إن ذلك ليس دقيقاً. فقد وقف الوزير المعترض، رافضاً تمرير هذه العبارة، وقال: للمناسبة، وجود النازحين لا يتعارض مع القانون.

يختزل هذا النقاش كيفية تعامل السلطة اللبنانية مع ملف النزوح، الذي تتحكم به العشوائية والخفة، التي تضاف إلى الاستغلال السياسي لقضية النازحين لتحقيق مآرب من هنا وهناك.

مليونا نازح، هو الرقم السهل الذي يُتداول بين السياسيين، وهو بطبيعة الحال أكبر من الأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي تصل إلى النصف بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولأن لا جدية في التعامل مع الملف، فإن كل مساعي السلطة لم تؤد حتى اليوم إلى أي تعديل في هذه الأعداد. وطالما أن الحرب في سوريا لم تضع أوزارها بعد، فإن المجتمع الدولي يُبدي تحفظاً على إعادة النازحين إلى مناطقهم، خوفاً من تعرضهم للخطر مجدداً، فيما لبنان الرسمي يعمل جاهداً لإبعاد كأس التوطين الذي يعتبره كثير من الدول أحد الحلول لقضية النازحين. وقد سبق وأعلن الرئيس الأميركي ذلك من منبر الأمم المتحدة.

إن عدم وجود رؤية موحدة لقضية النازحين لدى أركان السلطة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالخلاف السياسي الحاد حول الأزمة السورية منذ بدايتها. وهذا الخلاف يُعاد تظهيره مع كل مناسبة، وعلى كل نقطة، إن كانت تتعلق بالتوقيت المناسب للعودة أو المناطق التي يجب أن يعود إليها النازحون؛ والأهم، عبر أي قناة؟ فالخلاف على أشده بين الساعين إلى عودة النازحين بالتنسيق مع الحكومة السورية وعلى رأسهم رئيس الجمهورية، وبين الرافضين لأي تواصل مع تلك الحكومة وعلى رأسهم رئيس الحكومة، والذين يفضلون أن تكون الأمم المتحدة هي الوسيط، وهي حتى الآن ترى «أنّ الظروف غير مؤاتية للعودة».

الخلافات داخل الحكومة لا تقل عن خارجها. الأكيد أن لا مرجعية موحدة لملف النازحين، كما لا توافق سياسياً بشأنه. كل فريق يعمل على معالجة الموضوع بشكل مستقل. وكلما حاول فريق فرض وجهة نظره على الآخرين اصطدم بمعارضة شرسة. سبق أن تقدمت وزارة شؤون النازحين بتصوّر وُضع على طاولة اللجنة الوزاريّة لشؤون النازحين فكان أن طلب فرقاء سحبه من التداول. كما أن ورقة وزارة الخارجية لا تزال عصية على الدخول إلى مجلس الوزراء، بسبب الخلافات بشأنها. رئيس الحكومة يتحدث في رحلاته الخارجية بخطاب، بينما يتحدّث رئيس الجمهورية في رحلاته بخطاب آخر. مؤخراً، قام بمبادرة شخصية، فسلّم سفراء الدول الخمس الكبرى وممثلي الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والجامعة العربية رسائل إلى المناطق المستقرة والمنخفضة التوتر، رافضاً ربط العودة بالحل السياسي، معتبراً أن هناك مصلحة بألا يحصل انفجار في لبنان نتيجة أزمة النزوح.

هذا الاختلاف يؤكد أن لا سياسة موحدة للتعامل مع ملف النازحين، تحديداً في ما يخصّ الشق المتعلق بالعودة إلى سوريا. لكن في المقابل، لا يزال الجميع ملتزماً الاتفاق الوزاري الذي أنجز في العام 2015، والذي ينص على: رفض التوطين، وقف اللجوء بصورة نهائية (باستثناء الحالات الإنسانية)، فقدان أي سوري يعود إلى سوريا، لأي سبب كان، صفته كنازح. وخلافاً لما يتم تسويقه والتخويف من تداعياته عن أعداد هائلة من المواليد السوريين غير المسجلين، قد يتحولون إلى مكتومي قيد في لبنان، فإن الحكومة السابقة قد اعتبرت أن تسجيل المواليد في السفارة أو مفوضية اللاجئين يرفع صفة مكتوم القيد عن المولود فوراً. وهذه نقاط أعاد وزير الخارجية جبران باسيل التأكيد عليها في الورقة التي قدمها إلى الحكومة، والتي اقترح فيها الأسس لخطة شاملة تمهّد لعودة النازحين الآمنة. ويقترح باسيل في الورقة أن تقوم الحكومة تدريجياً بخطوات تؤدي إلى تشجيع السوريين للعودة إلى بلدهم، والتمهيد لهذه العودة بطريقة متطابقة مع الالتزامات الدولية.

بعيداً عن الخلاف بشأن طريقة العودة، فإن «العنف السياسي» تجاه النازحين بدأ يزداد في الآونة الأخيرة. كثر يربطون بينه وبين اقتراب موعد الانتخابات النيابية. يعتقد المرشحون المفترضون أن التركيز على ملف النازحين يعزز حضورهم الانتخابي. وهم لذلك لا يتناولونه من بابه الرسمي الساعي إلى إيجاد حلول منطقية وعلمية لأزمة النزوح، إنما من باب المزايدات السياسية التي لا تفيد لا النازحين ولا المجتمعات المضيفة، لا بل تساهم في زيادة التوتر بين الفئتين. ويرى بعض السياسيين، وهم مرشحون مفترضون للانتخابات النيابية، أن التصويب على النازحين يزيد من أسهمهم في الانتخابات، إيماناً منهم أن الناخبين صاروا يرفضون النازحين السوريين، لاقتناعهم أنهم يزاحمونهم على لقمة العيش.

> **إن عودة السوريين إلى بلدانهم هو الشعار الأشهر للتسويق، كما الحديث عن ضرورة محاصرتهم في تحركاتهم في البلدات والمدن المختلفة. وهذه المزايدات تتناسق مع حالة من العنصرية تواجه النازحين في أكثر من منطقة، إن كان عبر منع التجول ليلاً أو عبر طردهم جماعياً من القرى. كما تتناسق مع مظاهر عنف تجاههم، فقط لأنهم سوريون**

إن عودة السوريين إلى بلدانهم هو الشعار الأشهر للتسويق، كما الحديث عن ضرورة محاصرتهم في تحركاتهم في البلدات والمدن المختلفة. وهذه المزايدات تتناسق مع حالة من العنصرية تواجه النازحين في أكثر من منطقة، إن كان عبر منع التجول ليلاً أو عبر طردهم جماعياً من القرى. كما تتناسق مع مظاهر عنف تجاههم، فقط لأنهم سوريون. أما النتيجة فمزيد من العنصرية، التي تؤدي ببعض النازحين إلى عدم مبارحة أماكن سكنهم، خوفاً على أنفسهم وعلى عائلاتهم من العنف غير المبرر والتعميم والأحكام المسبقة ووصمهم بالإرهاب حيناً وبالإجرام حيناً آخر. علماً أن إحصاءات وزارة الداخلية تشير إلى أن مستوى الجريمة عند السوريين لا يتخطى مستواها عند اللبنانيين، بالرغم من الفارق الشاسع في المستوى المعيشي وظروف العيش. ليس الحل حكماً في تعميم الخوف بين النازحين. لكن هذا ما حصل بعد سلسلة من الاعتداءات التي واجهتهم وساهمت في ترويعهم. يقول وزير الشؤون الاجتماعية السابق رشيد درباس، «نحن نعيش بأمان لأن السوريين «طيبون»، فلو أرادوا تنظيم أنفسهم اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً لكانوا غيَّروا وجه لبنان». ليضيف: «علينا أن نخرج من وكر الأفاعي ونرى الواقع كما هو ومن دون تضخيم».

* صحافي في جريدة "الاتحاد"

عادات

دور العادات والتقاليد في العلاقة بين النازحين السوريين والمجتمعات المضيفة

الياس صدقني*

الأعراس المختلطة أو المنفصلة، دور المرأة، السهر المتأخر، «السيران» في الحدائق العامة، تجميع الأحذية خارج باب المنزل، شكل اللباس، وغيرها من قضايا تتعلق بعادات مجتمعاتنا وتقاليدها، شكلت مادة دسمة للعديد من النقاشات التي كانت تتناول العوامل التي تقرّب أو تفرّق بين السوريين من جهة، وبينهم وبين المجتمعات المضيفة من جهة أخرى.

تمت هذه النقاشات ضمن ورش عمل عقدها فريق مشروع «دار السلام[1]» وضمت إليها أفراداً لاجئين ومضيفين وعاملين في المجال الانساني من مجتمعات محلية. كانت تلك القصص المتنوعة وكل ما احتوتها من مدلولات، مثيرة لاهتمام العديد من المعنيين بالعمل الإغاثي والتنموي، مما دفعنا في دار السلام إلى التفكير بكيفيّة مشاركة هذه المخرجات وتحويلها إلى توصيات تساهم بطريقة ما في تعزيز السلم الاجتماعي في لبنان وسوريا. ومن هنا ولدت «أصوات سورية».

الورقة الأولى التي أصدرها دار السلام تحت عنوان «العادات والتقاليد» - وذلك ضمن سلسة «أصوات سورية» - ورقة أكاديمية تسعى لإعطاء إجابات نهائية عن دور العادات والتقاليد كعوامل سلم أو نزاع للاجئين السوريين في لبنان، بل كانت كما هو عنوان السلسلة - «أصوات سورية» - محاولة لطرح مواضيع إشكالية ومتعلقة بالسلم الاجتماعي وإنما من منظور محلي بحت، يعكس وجهات نظر الأشخاص المعنيين، ويساهم في تقديم أصواتهم وقصصهم كما رووها. زد على ذلك أن عنوان السلسلة ما جاء بهذه الصيغة ليقدم صوت مجتمع واحد - مجتمع اللاجئين - وإنما ليساهم في تقديم منبر لمن ندرت منابرهم - إن وجدت أصلاً - بغض النظر عن جنسيتهم. أما التركيز على هوية اللاجئين فله سببان: الأول معنوي كونهم الشريحة الأكثر تهميشاً، والثاني تقني لأنهم يشكلون غالبية المشاركين في ورش العمل. رغم ذلك، فإن كل القصص والأفكار والنقاشات والتوصيات المقدمة، تعبّر عن وجهات نظر متنوعة تشاركها لبنانيون وسوريون وفلسطينيون وكل من تمكنّا من الوصول اليهم في ورشنا وفي حلقات الحوار الخاصة بها.

ثمة نقطتان تجدر الإشارة اليهما: الأولى أننا لم نقم بدراسة نظرية لتعريف ماهية العادات والتقاليد وتقديم شرح مفاهيمي لها، إنما قمنا بجمع كل القصص التي اعتبر قاصوها أثناء تحليلهم لها أنها متعلقة بشكل أو بآخر بهذه العوامل. ومن هنا كانت القصص التي تم تضمينها مناقشة عادات المجتمع وتقاليده، تروي مواضيع إشكالية متنوعة. فنجد أن كثيراً منها تتعلق بفرص العمل، أو الزواج المبكر، أو عمالة الأطفال، أو دور الشخصيات الاجتماعية في حل النزاعات، ولكن كان للعادات والتقاليد نصيبها أثناء تحليل هذه القصص من قبل المشاركين.

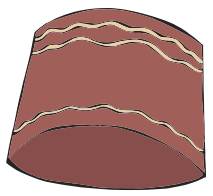
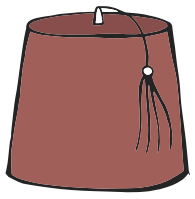
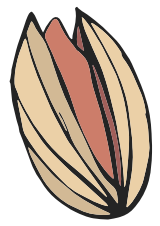
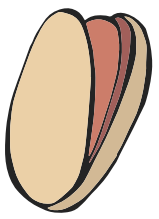
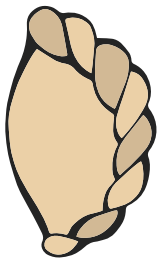
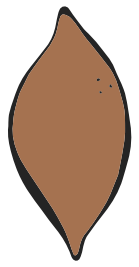
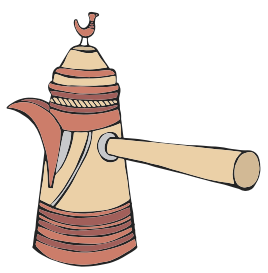

© رسم ياسمين درويش

النقطة الثانية تتعلق بالتصنيف أو التعميم. فعند الحديث بالمجمل عن مجتمع لاجىء ومجتمع مضيف، لا نتحدث عن مجتمعين متجانسين داخلياً، ومختلفين عن بعضهما البعض خارجياً، وخصوصاً لناحية العادات والتقاليد. ففي كثير من القصص التي سمعناها اتفق المشاركون على أنه في مناطق عدة كانت نقاط الالتقاء بين بعض السوريين واللبنانيين أقوى من تلك الموجودة بين أولئك الذين يملكون هوية وطنية واحدة. وبالتالي، كان للعادات والتقاليد ذاتها تأثيرات مختلفة في أماكن مختلفة. لذلك لم يكن للسؤال الذي نعالجه جواب واحد. العادات والتقاليد من وجهة نظر محلية بحتة تحمل عاملين: عامل سلم وعامل نزاع في آن واحد.

فمثلاً اعتبر بعض المشاركين أن الزواج المختلط السوري اللبناني كان من أهم العوامل التي ساعدت وسهلت استقبال العديد من العائلات التي نزحت من سوريا إلى لبنان لناحية ايجاد أماكن للسكن، أو حتى من خلال تأقلمهم السريع نسبياً. من ناحية أخرى، اعتبر هذا التقليد من العوامل التي تساهم في زيادة التوتر بين المجتمعين وخصوصاً بسبب التفسيرات والتأويلات المرافقة له (رخص مهر المرأة السورية، مهارتها في الطبخ، قبولها بالزواج المتعدد...الخ).

روت إحدى المشاركات قصة شهدتها في سرفيس بين سيدتين سوريتين وسيدة لبنانية، حيث كانت السوريتان تتبادلان أطراف الحديث حول عودة زوجيهما من العمل، فقامت اللبنانية بالتدخل لتتهم زوجيهما بأنهما قد «سرقا» فرص عمل اللبنانيين، فردت عليها إحدى السوريات قائلة: «مو بس رح نسرقلكن أشغالكن، رح نسرقلكن أزواجكن» مما أدى إلى تطور الخلاف إلى تعارك بالأيدي، ما دفع سائق السرفيس إلى التوقف وإجبارهن على النزول من السيارة. يبدو أن الانطباع العام أن هذا التقليد قد زاد مؤخراً وأنه بات يشكل حساسية واضحة وخصوصاً بين السيدات.

لكن، وبحسب إحدى الباحثات الاجتماعيات التي شاركت في إحدى الجلسات الحوارية، فإنه لا أرقام دقيقة حول حقيقة زيادة الزواج المختلط بين السوريين (الاناث بشكل خاص) واللبنانيين بعد أزمة اللجوء، ولا ندري إن كان الحديث عنها تهويلاً إجتماعياً وإعلامياً محضاً أم أنه يعكس ظاهرة اجتماعية فريدة ومستحدثة.

على صعيد مختلف، كان لتغيير الأدوار ضمن العائلة نصيب كبير من النقاشات في ورش العمل والحلقات الحوارية. فقد اتفقت غالبية المشاركين على أن المرأة السورية وجدت فرصة في مجتمع اللجوء لتدخل سوق العمل وتساهم بدعم عائلتها مادياً، في الوقت الذي يعاني الكثير من الرجال من إمكانية إيجاد فرص للعمل والتنقل داخل الأراضي اللبنانية. وبما أن عمل المرأة يتنافى مع عادات بعض المجتمعات، فإنه أدى إلى العديد من الاضطرابات ضمن الأسرة الواحدة، رغم أنه كان الملاذ الوحيد لهم.

في هذا السياق، عبّرت سيدات سوريات كثيرات عن أنهن اكتسبن ثقة كبيرة بأنفسهن نتيجة البرامج التي شاركن فيها مع بعض المنظمات والجمعيات الانسانية، وأصبحن يشعرن بشيء من الاستقلالية والقوة اللتين لمسناهما عند المرأة اللبنانية. كذلك ذهب

(1) مشروع دار السلام، هو مشروع بناء سلام اجتماعي تأسس بدعم من الرهبنة اليسوعية في لبنان، يتعاون مع المجتمعات المحلية والمنظمات الانسانية العاملة في الحقل الاغاثي والتنموي.

بعضهن إلى القول أن العديد من النساء اللواتي كن يطمحن للطلاق ولم يجدن له سبيلاً في وقت سابق، أمسين أكثر حرية للمضي في هذا الطريق للتخلص من القمع الذي كنّ يعانين منه. وفي سياق متصل، روى البعض قصصاً عن رجال أجبروا نساءهم على الانسحاب من بعض الدورات، وطالبوا المنظمات العاملة في مناطقهم بوقف حملات التوعية التي يقومون بها لأن النساء أصبحن «أكثر عصياناً». من جانب آخر، أوضحت بعض المشاركات أن عمل المرأة أضاف أعباء جديدة عليها وأفقدها - ما كانت تعتبره سابق - حظوةً أو «دلالاً» حين كان الرجل يتولى أمور تأمين المعيشة في حين كانت هي متفرغة لمسؤولية تربية الأولاد - همّها الأساسي - ورعاية المنزل.

أما عن موضوع الزواج المبكر - الذي تكرر ذكره كثيراً - فإن معظم المشاركين اتفقوا على أنه يعد من أكثر المواضيع إشكاليةً نتيجة آثاره السلبية (نفسياً وجسدياً) على القاصرين والقاصرات، ولكونه من ناحية أخرى يمثل آلية تكيّف (سلبية) للتعامل مع ظروف اللجوء من خلال التخلص من بعض الأعباء المادية، أو إيجاد كفيل محلي يضمن العائلة. في الوقت ذاته، أكد المشاركون على كون هذه الظاهرة من صلب عادات مجتمعاتنا وتقاليدها حتى ما قبل أزمة اللجوء، أي أنها ليست ظاهرة طارئة . وعليه، لم يكن هناك موقف نهائي من موضوع الزواج المبكر. فرغم الاعتراف بمضاره، كان هناك أحياناً نوع من أنواع القبول المتستر تحت عباءة اللجوء.

وعلى الرغم من انتشار هذه الظاهرة حتى في لبنان، فإنها أصبحت مادة للسخرية والتندر من مجتمعات اللاجئين، واتهامهم بالتخلف من بعض أفراد المجتمعات المضيفة.

وفي سياق متصل، كان لعمالة الأطفال نصيبها من القصص والنقاشات. فرغم النظرة السلبية لها فإنها تعتبر أحياناً الحل المتوافر الوحيد لتأمين مدخول للمنزل وخصوصاً في حالة غياب المعيل أو عدم قدرته على الحركة والتنقل. أيضاً وأيضاً لا تعد هذه الظاهرة جديدة، فلطالما اعتبر عمل اليافع في ثقافة مجتمعات محلية عدة وسيلة من وسائل التربية وصقل الشخصية. ورغم أن هذا العمل يسد بعضاً من حاجة الأسرة، ويخفف عنها بعض أعبائها، إلا أنه يعدّ أيضاً من أكثر المواضيع التي تسبب توتراً ومشاكل بين تلك الاسر وأصحاب العمل، نتيجة الاستغلال الذي يتعرض له الأطفال، وظروف العمل القاسية التي يعانون منها.

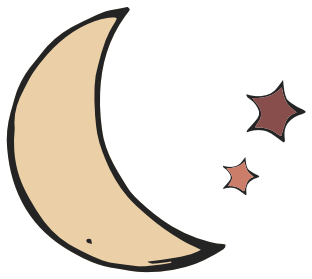

ومن المواضيع الملفتة للنظر، اختلاف طرق التعبير عن التضامن الاجتماعي والاحتفال بالمناسبات الاجتماعية. فحيث أنه من المفترض عموماً أن تكون هذه العادات جامعة لمختلف الأطياف إلا أن الواقع لم يكن هكذا دائماً.

فمن إحدى عادات السوريين التي جلبوها معهم من بعض مناطقهم - أو التي طوّروها في لبنان بسبب ضيق الحالة المادية - أن يحتفلوا بمناسباتهم وأعراسهم في المنزل. غالباً ما تضم هذه الاحتفالات عدداً كبيراً من الأشخاص، وتستمر إلى وقت متأخر في الليل. وقد سمعنا قصصاً عدة عن مشاكل اندلعت نتيجة هذه الاحتفالات أدى بعض منها إلى إجبار بعض العائلات على ترك منازلهم والانتقال إلى منطقة أخرى. وعلى النقيض، كثير من الخبرات الايجابية المشاركة تمحورت حول مساهمة المناسبات العامة أو الخاصة في التقريب بين أفراد وعوائل تنتمي إلى جنسيات مختلفة وخصوصاً في حال وجود عامل الطبخ في هذه المناسبات، وإمكانية تبادل الوصفات بين النساء.

من ناحية أخرى، تطرقت قصص عدة إلى خدمات كبيرة قدمها لبنانيون إلى سوريين من خلال مساعدتهم على حلحلة بعض المشاكل. مثال على ذلك قصة الدفاع عن عائلة سورية قرر صاحب المنزل الذي تقيم فيه طردها منه رغم الاتفاق معه على أنها ستقوم بترميم المنزل كبدل إيجار. ولم تحلّ هذه القضية إلا بتدخل شيخ وتوسطه لإنهاء الخلاف.

وعلى النقيض، اعتبرت بعض المشاركات في تحليلهن لقصة أخرى، أن تدخل رجل لبناني لفض مشكلة في عائلة سورية بين رجل وزوجته لم يكن ملائماً لأنه شأن داخلي. ورغم إقرارهن بأن التعنيف الاسري شيء خاطئ، إلا أنهن وجدن أن نتيجة التدخل كانت أكثر سلبية كونه أدى إلى طرد الزوج من البناء وبالتالي العائلة ككل.

وبالمحصلة، ينبغي القول إن موضوع العادات والتقاليد معقد ولا يمكن اختصاره بورقة أو ببحث واحد، فهو بحاجة إلى الكثير من الدراسة لرسم صورة أوضح حوله، طالما أنه لا يمكن بمكان إغفال الآثار المختلفة لعاداتنا وتقاليدنا على علاقاتنا كأفراد أو مجموعات قادمين من مجتمعات متنوعة، وخصوصاً في حالات النزوح واللجوء. وبالتالي كل ما سبق ذكره يشكل مساهمة بسيطة ودعوة إلى نقاش أوسع حول موضوع يتكرر ذكره كثيراً، ونادراً ما استوقفنا بطريقة نقدية وتحليلية. هذه الدعوة موجهة خصوصاً إلى الجمعيات والمنظمات الإنسانية والوسائل الإعلامية التي ينبغي عليها أخذ هذا الموضوع على محمل الجد، والنظر إلى تأثير نشاطاتها على علاقات الناس من خلال تعاطيهم مع القيم والعادات والتقاليد السائدة في مجتمعاتنا المحلية.

© رسم ياسمين درويش

* ناشط في المجال الانساني، اختصاصي تنمية وبناء السلام ومدير مشروع «دار السلام»

زواج مختلط

إشكاليّات الزواج المختلط بين مختلفي المذهب والدين والجنسية

د. عبد الغني عماد*

بين الحق والواقع ثمة دائماً مسافة تضيق أو تتّسع تبعاً للثقافات والعادات والمفاهيم السائدة والموروثة، كما تبعاً للقوانين الناظمة للزواج والعلاقات الناشئة عنه. من حيث المبدأ والحق، فإن شرعة حقوق الإنسان أقرت مبدأ المساواة بين البشر وكرَّسته بحيث لم يعد يجوز التفريق بين إنسان وآخر أو التمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنسية، في حين أن مفهوم الزواج المختلط من الناحية القانونية مبنيٌّ على أساس الإقرار بوجود هذا الاختلاف.

لكن هذا الاختلاف المتحقق اجتماعياً عبر مفاهيم وادعاءات موروثة يجد مبرراته في المجتمعات المتعددة والمتنوّعة بدعوى الحفاظ على الثقافة والخصوصية والتجانس، وهي دعوى غالباً ما تختبئ خلفها بل وتختلط بها نزعات طائفية ومذهبية وإثنية.

عملياً، تواجهنا إشكالية منذ البداية، إذ كيف يمكن التمييز بين «المشاكل الموضوعية» الناشئة أو المتوقع نشوؤها عن الزواج المختلط بالمقارنة مع المشاكل الموضوعية المشابهة والناشئة عن الزواج المتجانس في حال اعتمادنا متغيرات غير طائفية أو مذهبية أو إثنية مثل الفروقات والتباينات في (المستوى الثقافي أو الاجتماعي والعائلي، أو طبيعة العمل، أو السكن والبيئة الاجتماعية والعادات..).

في الواقع، لا يمكن لأي باحث منصف ومدقِّق أن ينفي أن المشاكل والنزاعات تحصل، وسوف تظل تحصل، ضمن كل صيغ الزواج، يكفي زيارة واحدة للمحاكم الشرعية المختصة بشؤون الطوائف لمعرفة حجم المشكلة والتي ترتبط بمتغيرات تتجاوز متغير الدين أو المذهب أو الجنسية، لذلك سنجد دائماً تجارب ناجحة وأخرى فاشلة في أي نمط من أنماط الزواج، ولكل حالة أسبابها ومحدداتها، وليس من بينها ما يؤكد أن نمطاً معيناً، كالزواج المختلط على سبيل المثال، مصيره المحتم هو الفشل، فمؤسسة الزواج عالم مليء بالخصوصيات والأسرار والنزاعات الخاصة، لكن هل ثمة خطوط وعناصر عامة يمكن استخلاصها كعوامل للنجاح أو للفشل؟.

من أبرز الحجج التي تساق في مواجهة الزواج المختلط أن تضارب القيم المرجعية Reference Values بين الأديان المختلفة والجنسيات المتعددة وما تحمله من ثقافات سيؤدي لا محالة إلى توليد النزاع والخلاف بين طرفي الزواج. إذ أن علاقة الحب التي توحد الثنائي وتعزله عن الواقع في بداية الزواج، سرعان ما تتلاشى أمام حقائق الحياة وإرغامات المحيط ومتطلباته كعائلة وكعادات وتقاليد، فتبدأ المشاكل تطل برأسها داخل بيت الزوجية.

بعض هذه المشاكل والخلافات له طابع موضوعي مثل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ عادة داخل بيت الزوجية، وبعضها يتصل بطبيعة الزواج المختلط ويتشابك مع عناصر أخرى ويترتب عليه مسؤوليات منها ما يتعلق:

- بالزواج المختلط بين مختلفي الجنسية: في مثل هذه الزيجات هناك عدة اشكاليات تحدث، منها ما له جانب قانوني معروف، وتتمثل في نيل الجنسية (صعوبة، مشكلة جنسية الأطفال أو سهولتها، وحرمان اللبنانية المتزوجة من أجنبي من حق إعطاء جنسيتها لأولادها، وهو موضوع حملات إعلامية وتجاذبات سياسية يدخل فيها التخويف من التوطين)، وكلها مسائل يجري نقاش واسع حولها في المجتمع المدني والسياسي، وهناك أيضاً على الصعيد القانوني إشكالية الإرث الذي يطبّق على أساس مبدأ المعاملة بالمثل بين الدول.

يتحدث بعضهم هنا عن تضارب القيم الذي سرعان ما ينشأ بين مختلفي الجنسية من المتزوجين، وهي مسألة تحتمل كثيراً من النقاش في ظل العولمة الثقافية، إذ أن منظومة القيم المرجعية لو كانت متضاربة إلى هذا الحد لما ارتبط الزوجان بالأساس ولما اجتمعا تحت سقف واحد، إلا أن الفكرة تكمن في أن هذا الاختلاف الثقافي من المحتمل أن يجد محفزات له في البيئة الاجتماعية التي يعيش الزوجان فيها، ذلك أن مفهوم الحرية الشخصية والارتباط بالطقوس العائلية والاجتماعية، وقيم العلاقات الأسرية، والعلاقة مع الأولاد وطريقة تربيتهم والتضحية من أجلهم، مختلفة في المجتمعات الشرقية عنها في الثقافة الغربية الفردانية.

في الآونة الأخيرة، ومع تضاعف أعداد النازحين السوريين، ارتفع الحديث بشكل ملحوظ عن ظاهرة زواج اللبنانيين بالسوريات، وهي ظاهرة قديمة وتاريخية بين البلدين، لكنها اليوم تتخذ طابعاً مختلفاً مع النزوح إذ اقترن بالحديث عن الزواج بالقاصرات من دون أن تتوفر إحصاءات دقيقة، لكن أرقام «اليونيسيف» تشير إلى أن نحو 32 بالمئة من حالات الزواج المسجلة لديها بين اللاجئين السوريين في لبنان هي لفتيات تحت سن الثامنة عشرة، وهذا الرقم هو لإحصاء عقود الزواج بين السوريين ولا علاقة لغير السوريين به، وهو رقم يتصل بظاهرة الزواج المبكر والشائع وخاصة في الريف السوري، وما ارتفاعه مع النزوح إلا بسبب الفقر والحاجة إلى الأمان والاستقرار. النزوح السوري وما يتصل به من مآسي استغلال القاصرات للزواج من لبنانيين أو غير لبنانيين يطرح مشكلة إضافية اليوم، وهو ما يعنينا في هذا المقال.

- الزواج المختلط بين مختلفي الدين: لا شك أن العيش المشترك الذي يجمع أبناء الطوائف والأديان المختلفة في المجتمعات المتنوعة يمكنه أن يقرِّب القيم المرجعية الأساسية بينهم، لكن هذا ليس نتيجة حتمية إذ قد يؤدي على العكس إلى الكراهية والتنافس والتعصب. المسألة تتعلق بالدرجة الأولى بقدرة النظام العام على تعميم ثقافة التسامح والعدل والمساواة بين مواطنيه، عندها يصبح العيش المشترك مولّداً لقيم مرجعية مشتركة تقوم على ثقافة المواطنة لا على ثقافة الطائفة أو المذهب.

لكن الأمر في الواقع ليس كذلك، وهو يزيد الفروقات تبايناً من الناحية القانونية بل وحتى الاجتماعية في ظل النظام الطائفي القائم في لبنان والذي ترعى انتظامه قوانين وأعراف راسخة، ففي الجانب التشريعي تتيح قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين تعدد الزوجات والطلاق من جانب واحد وهو ما يعزز القيم الذكورية، خاصة أن الزواج يعتبر عقداً كسائر العقود يمكن الخروج على قيوده بإرادة أحد الفريقين، وهو وضع يختلف تماماً عن واقع التشريع عند المسيحيين. ويزيد الأمر تبايناً من ناحية قوانين الإرث حيث يخضع المسيحيون لقانون مدني هو قانون 1959 يؤمّن المساواة بين الرجل والمرأة، في حين يكرس الشرع الإسلامي قواعد مختلفة للإرث تعطي الأفضلية للذكور، ولو أن الحيل القانونية أصبحت رائجة للتهرب من هذه القواعد كاللجوء إلى تغيير الدين أو المذهب للتمكن من الطلاق بالنسبة إلى المسيحيين، أو كالهبة والحسابات المصرفية المشتركة للبنات لإعطائهن حصة إرثية مساوية لحصة الذكور، لذلك فليس المهم القاعدة القانونية بحد ذاتها بقدر ما هو أثرها الفكري والذهني والقِيَمي.

إحدى أهم المشكلات التي قد تواجه هذا النوع من الزواج المختلط هو ش«التربية الدينية» للأولاد والتي يحاول غالبية الأهل في هذه الحالة حلّها عن طريق تبني «ثقافة علمانية» وتنشئة اولادهم عليها، وهم إن نجحوا بذلك فسرعان ما يصطدمون بثقافة طائفية محمية بالقانون ومسلّحة بمؤسسات عريقة تحاصرهم وأولادهم في كل مكان.

- أما الزواج المختلط بين مختلفي المذهب فلم يعد يثير ردود فعل كما كان في السابق بين المسيحيين ولا بين المسلمين على الرغم من أن بعض الرواسب الثقافية لا تزال تفعل فعلها عند قلة متمسكة بمفاهيم قديمة، لكن الملاحظ أنها عادت لتنتعش ضمن المذاهب الإسلامية في الآونة الأخيرة (السنّة والشيعة والدروز والعلويين) مع تصاعد حدة التجاذبات والخلافات.

ولتجاوز إشكاليات الزواج التقليدي يلجأ بعضهم إلى صيغة الزواج المدني وهو عقد لا يكتسب مفاعيل قانونية إذا عقد داخل الأراضي اللبنانية، لكن المحاكم المدنية اعترفت به على ضوء المادة 25 من القرار (LR 60) إذا عقد خارج لبنان وفق الأصول المتبعة في البلد الذي جرى فيه العقد، لذلك تكاثرت في الآونة الأخيرة الحالات التي تقصد قبرص أو تركيا أو اليونان وغيرها لعقد مثل هذه العقود من الزواج، وقامت الشركات المتخصصة لتسهيل الأمر على الراغبين.

ورغم كل الصعوبات والإشكاليات، تبين بعض الدراسات السوسيولوجية والإحصائية ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد الزواج المختلط بشكل عام، لكنها بين المسلمين والمسيحيين لا تزال منخفضة إلى درجة كبيرة. ففي دراسة أخيرة أجرتها «الدولية للمعلومات» تبين أن عقود الزواج المختلط في لبنان تصل إلى 173.883 عقداً أي ما يمثل 15 بالمئة من إجمالي عقود الزواج المسجلة رسمياً، وهي تتوزع بين (32.231) عقداً بين مسلمين من مذاهب مختلفة و(118.250) عقداً بين مسيحيين من مذاهب مختلفة و(10.797) عقداً بين مسيحيين ومسلمين. من الواضح أن عقود الزواج بين المسيحيين من مذاهب مختلفة تفوق بثلاثة أضعاف مثيلتها بين المسلمين من مذاهب مختلفة أو تستحوذ على نسبة 68 بالمئة مقابل 18.5 بالمئة، في حين تنخفض عقود الزواج بين المسلمين والمسيحيين إلى أدنى مستوى بحيث لا تستحوذ سوى على نسبة 6.2 بالمئة من عقود الزواج الإجمالية.

> تبيّن بعض الدراسات السوسيولوجية والإحصائية ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد الزواج المختلط بشكل عام، لكنها بين المسلمين والمسيحيين لا تزال منخفضة إلى درجة كبيرة

* أستاذ العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية

شهادة

الزواج المختلط: حين يُسقط الحب الحواجز

ندى مرعي*

سواء كان الاختلاف على صعيد الجنسية أم الطائفة، غالبًا ما يواجه الأزواج المختلطون المعارضة. أولاً، عليهم إقناع عائلاتهم بقرارهم. من ثم، عليهم جعل البيئة المحيطة تتقبّلهم. يتشارك ثلاثة أزواج تجربتهم.

عائق إجتماعي

منذ اثنتي عشرة سنة، عندما قرّر وليد وروى الارتباط، لم تُطرَح مشكلة الطائفة من ناحية الزوج المستقبلي الذي يقول: «لقد تربيت على فكر قومي لا مكان للدين والطائفة فيه. لطالما أردت أن أعقد زواجًا مدنيًا، خاصة أنني لم أكن أمارس واجباتي الدينية».

إلا أن المشكلة طُرِحَت من جانب الشابة التي تنتمي إلى الطائفة الدرزية. وتذكُر روى: «على الرغم من أن عائلتي شهدت الكثير من الزيجات المختلطة، إلا أنني واجهت صعوبات جمة في إقناع أهلي بقراري. كان العائق اجتماعياً أكثر منه دينياً. في مجتمعنا، لا يصبح الإنسان درزياً بل يولد درزياً. وبالتالي، فإن تزوجت من رجل من طائفة مختلفة، من المستحيل أن يكون أولادي دروزًا. لذلك يخشى كبار السن من أن يخسروا فردًا من الطائفة، بالأخص أننا أقلية. لم يطرح الدين بحد ذاته أي مشكلة أبدًا. فأنا ترعرعت في عائلة منفتحة على الآخرين. لطالما كان لأهلي أصدقاء من طوائف مختلفة، وكنا نشاركهم أعيادهم. وأنا تلقيت علومي المدرسية والجامعية في مؤسسات كنت أصادق فيها أشخاصًا من طوائف مختلفة. لم يكن عندي يومًا خوف من الآخر».

على الرغم من ذلك، كانت الصدمة سيدة الموقف عندما تعرّفت روى على أصدقاء وليد. وتقول: «لطالما اعتقدت أن المسيحيين منفتحون. تفاجأت برد فعل أصدقائه الذين تعجبوا من زواجنا المدني، ولم يتوقفوا عن طرح شتى أنواع الأسئلة علينا. كانوا يريدون معرفة ما إذا كان زواجنا «قانونيًا»، إذا كنا نعيش «في الخطيئة»، وإلى أية طائفة سينتمي أولادنا... بالنسبة إليهم، كنت أنتمي إلى بيئة يجهلونها بالكامل. إلا أنهم استنتجوا، مع مرور الوقت، أنه رغم كوني من طائفة مختلفة، إلا أنني لم أكن أسعى إلى اقتلاع وليد من عائلته وبيئته. لا بل على العكس من ذلك، فقد انخرطت في أجوائهم».

ويضيف وليد: «علاقتنا غنية على أكثر من صعيد. أنا لا أقيّم الشخص بناءً على قناعاته القابلة للتغير على مرّ السنين. عندما تزوجنا، لم أكن ممارسًا للواجبات الدينية. اليوم أنا مؤمن، إنما على طريقتي. لم تعترض روى يومًا، كما ليس لديها أي مشكلة في أن أصلي أمامها. لو لم تكن منفتحة تجاه الآخرين، أظن بأن هذا الأمر كان بإمكانه خلق مشكلة في ما بيننا».

بالنسبة إلى روى، «الأولاد هم معيار درجة الانفتاح حيال الآخر». لو كان لدي أولاد، لكنت وجّهت رسالة إلى المجتمع الطائفي أظهر له فيها أنه بالإمكان، حتى في زواج مختلط، تربية الأولاد لكي يصبحوا روحانيين إلى حد بعيد، ولكي يعرفوا الربّ بكل روعته، بعيدًا عن التمييز الطائفي الاختزالي». وهي تؤكّد: «كنت علّمتهم أن يستخلصوا حسنات الدين المسيحي والعقيدة الدرزية».

* * *

«التمييز يغضبني»

لقد تزوّجا حديثًا، إلا أن قصتهما بدأت منذ أربع سنوات. تعرّفت نيفين إلى عبده عن طريق أعزّ صديقاتها التي كانت تأخذ دروسًا في الرقص معه. وتروي: «كانت صديقتي مقتنعة بأننا سنتّفق لأننا متشابهان في أكثر من ناحية».

عندما أرادت الشابة أن تعرّف شريكها على أهلها، أتى الجواب نفيًا قاطعًا. وتتذكر: «عندما علموا بأن عبده سوري، رفضوا الاستماع إليّ». وقد قمت بمواجهتهم لأول مرة في حياتي. لم أحتمل فكرة أن رفضهم سببه أن عبده سوري. قلت لهم إنني كنت مستعدة لأن أتركه، بشرط أن يتعرّفوا عليه أولاً». وفي نهاية المطاف خضعوا لارادة الشابة. إلا أن والدها كان يحاول إقناعها بالعدول عن هذه العلاقة، التي لن «تتسبب لها إلا بالمشاكل» ومنها: نظرة اللبنانيين إلى السوريين، واستحالة نقل الجنسية اللبنانية إلى الأولاد...».

وتقرّ الشابة: «كنت مستعدة لقبول هذه التحديات لأنني كنت لأول مرة في حياتي جاهزة للإرتباط». وقد تم اللقاء على ما يرام. وتضيف: «لقد اطمأنوا بعد أن تعرّفوا على عائلة عبده. واستنتجوا أننا نتشارك القيم ذاتها، مع أننا كنا ننتمي إلى بيئتين مختلفَتين. اليوم، أهلي قادرون على الاصطفاف إلى جانب عبده في حال نشب بيننا سوء تفاهم».

من ناحية عبده، لم تُطرَح مشكلة الجنسية، «لأن جدتي لأبي لبنانية»؛ ويتابع: «أبي وعمي ولدا في لبنان. وأنا أحب اللكنة اللبنانية التي تذكرني بجدتي».

عندما جاء ليستقر في لبنان منذ عشر سنوات، تعجّب عبده من العداء الذي يكنه اللبنانيون تجاه السوريين. ويضيف: «لم أكن على علم جيد بالتوترات بين الشعبَين. في البداية، كنت أتفادى التطرّق إلى مواضيع سياسية أو التكلم بلكنة سورية ، وتغيّر الأمر برمته عندما تعرّفت على نيفين». ويؤكد: «للمرة الأولى في عشر سنوات، استطعت أخيرًا التكلّم عن مواضيع كانت تهمني. من خلال علاقتنا، استطعت احداث تغيير في محيطَينا للرؤية التي كان يحملها أصدقاؤنا حيال الشعبَين. واستنتج أصدقائي أن اللبنانيين كافة ليسوا متغطرسين أو متعجرفين».

من ناحية نيفين، اكتشف أصدقاؤها «وجود سوريين جيّدين». وتقول: «لا ينفك أحد أصدقائي عن القول بأن عبده هو السوري الوحيد الذي يحبه. إلا أن آخرين يستمرون في سؤالي عما إذا كانت لدي مشكلة في كونه سوريًا. وقد فهم الأشخاص في محيطي أنه ليس بإمكاننا وضع الجميع في خانة واحدة. أما في ما يتعلّق بي، فلم أحكم يومًا على إنسان بحسب جنسيته، لا بل وفقًا لإنسانيته. ولطالما أغاظني التمييز منذ طفولتي».

* * *

كسر المحرّمات

لا يمت زواجهما إلى التقليديّ بصلة، أقلّه بالنسبة إلى مجتمع كالمجتمع اللبناني. زيد لبناني ومكدس إثيوبية. وقد كلّفهما هذا الاقتران في البداية مشاكل إدارية عدّة: لتسجيل زواجهما المدني المنعقد في إثيوبيا أولاً، «وهو إجراء استغرق ما يقارب السنة»، ثم لتسجيل ولدهما الذي وُلِد بعد ثلاثة أشهر تقريبًا من زواجهما، «إذ أن السلطات اعتبرته غير شرعي»، وأخيرًا لتجديد إقامة مكدس، بعد مرور سنة على زواجهما، «لأنهم كانوا يحاولون ترحيلها». ويقرّ زيد: «لقد عشنا حالة قلق لعدة أشهر». وتشكو المرأة الشابة: «لقد بقيت من دون إقامة ومن دون جواز سفر لمدة قاربت السنة». أخيرًا، عقب صدور مقال لاذع في الصحافة، وبمساعدة «واسطة»، تمّ تسجيل الولد واستطاعت مكدس الحصول على الجنسية اللبنانية.

على الصعيد الاجتماعي، يعتبر الزوج «أنه لم يواجه مشاكل جسيمة». وتقول مكدس: «يضحكني استغراب الناس. ما الضرر في أنني تزوجت لبنانيًا؟».

ويؤكد زيد من ناحيته: «في حيّنا (يعيش الزوج في الأشرفية)، الجميع يحبها. الناس ليسوا عنصريين كثيرًا. إلا أن الأمور كانت اختلفت على الأرجح لو كنا نقطن في منطقة أخرى». ويكمل: «أنا أتنقل كثيرًا في سيارات الأجرة-سرفيس. عندما يرى الناس إبني، يستنتجون أن زوجتي إثيوبية؛ ويبدأ عندها البوح بالأسرار. ويظهر فجأة أن الجميع قد وقع في حب هذه الإثيوبية أو تلك. إلا أن قصصهم لم تستمر بسبب الضغوطات العائلية».

وقد نجح زيد ومكدس، عن طريق زواجهما، بفسخ المحرّمات في محيطهما. ويقول زيد بلهجة مضحكة: «جميع أصدقائي يأكلون الآن الطعام الإثيوبي. في البداية، كنا ننظم العديد من السهرات الإثيوبية وكانت مكدس تطهو للجميع. وقد بدأت الحواجز تسقط مع الوقت. يعيش العديد من اللبنانيين في فقّاعتهم. بالنسبة إليهم، كل ما يوجد خارج هذه الفقّاعة غريب. في محيطنا، لم يعد الأشخاص ينظرون إلى الإثيوبيات بنظرة متعالية، بل يعاملونهن على قدم من المساواة. علاوةً على ذلك، فإن الكثير من معارفنا تزوجوا أيضًا من إثيوبيات. إلا أنني لا أزال أواجه أشخاصًا يسألونني كمًا هائلًا من الأسئلة».

عندما تزوّج من مكدس، اعتقد زيد أنه سوف يندمج بالمحيط الإثيوبي وأن ابنه سيكون له وطنان، إلا أن العكس حصل. ويقول: «لقد انخرطت زوجتي في المجتمع اللبناني. أما ابني، فهو يتكلّم الفرنسية والعربية». إلا أن مكدس تؤكد، مازحةً: «لن يكون الوضع على حاله مع الولد الثاني. سوف أعلّمه اللغة الإثيوبية لكي يعلّمها بدوره لأخيه».

(نص مترجم من الفرنسية)

* صحافية في جريدة "لوريان لوجور"

تحقيق

حين ينزح «الغَريب» إلى كسروان: كره بالجملة ورضى بالمفرّق

مادونا سمعان *

لا يتوانى «أهالي كسروان، في غالبيتهم، عن إظهار امتعاضهم من «تغلغل» النازحين السوريين في مدنهم وقراهم. وإذا كانت كلمة «عنصرية» تحمل في طياتها النظرة الدونية لمجموعة من الناس، فإن بعضهم يدفعها إلى حدودها القصوى، فيما البعض الآخر لا يخجل من التحدث بـ«كراهية» عن «عدوّ»، كان ولا يزال «سبب المشاكل الاقتصادية والسياسية في البلد».

قبل زمن قاومت المنطقة الوجود السوري ليبقى خارج أسوارها، وقد رفعت راية المعارضة لوقت طويل شأنها شأن الجارتين جبيل والمتن. أما اليوم، فيعبّر أهلها عن استياء من سياسة لبنانية عامة وكسروانية خاصة، أدت إلى تغلغل «السوري» في القرى والأحياء، وبات له «وجود» بفعل الأمر الواقع.

هكذا لم يكن الكسروانيون بحاجة إلى المواقف الرسمية الأخيرة - المطالبة بعودة النازحين إلى قراهم ومدنهم الآمنة في سوريا - لبلورة امتعاض أو معارضة، ولو أنها ساهمت في ارتفاع حدة الخطاب.

بيد أن الكراهية الممارَسة بالجملة يقابلها رضى بالمفرّق، بفعل «المصلحة» تارة و«العلاقات الخاصة» تارة أخرى. والمقصود بذلك دفاع بعض أصحاب المؤسسات عن استخدامهم لعمال سوريين أو بعض الأهالي عن جيران ومستأجرين سوريين. وكل قصّة «ودّ» من طرف يقابلها قصّة «ودّ» من الطرف الآخر، وكلّ حديث يحمل في طيّاته «كراهية» تقابله «كراهية».

«سوريو» كسروان

لم يأت السوريون إلى كسروان إلا بسبب العمل، فهم على الأغلب قد سمعوا بمقولة «الغريب» التي يشتهر بها الكسروانيون. قبل الحرب في سوريا أتوا إلى القضاء للعمل في ورش البناء. هم أنفسهم تحوّلوا بعد اندلاع الحرب إلى عمال - نازحين، ساعدوا سوريين آخرين في التمركز في الأعالي الكسروانية، هذا بالنسبة إلى المسلمين منهم. أما المسيحيون السوريون فقد اختاروا المنطقة للاعتبارات الدينية.

تقول راغدة التي نزحت وعائلتها في العام 2013، إن زوجها لم يشأ أن يلجأ إلى مناطق أخرى ذات الغالبية المسلمة. ومع أن الدين يجمع العائلة بالمنطقة، وتحديداً بجونية «لم تكن الحياة سهلة في البداية، فبقينا حتى أمس قريب أولئك السوريين الذين سيقضون على خيرات هذا البلد. ولم يتبدّل الوضع إلا بعد خطوات إيجابية عديدة قام بها الثنائي تجاه الجيران وأصحاب العمل حيث يعملان». لهذه الأسباب جاهد صاحب المتجر حيث تعمل لتسجيل ابنتها في إحدى المدارس، بعدما امتنعت مديرة المدرسة الرسمية عن استقبالها بداعي اكتمال العدد.

وراغدة شأنها شأن كثيرين من السوريين لم تنتظر طويلاً قبل الحصول على عمل «فأصحاب المتاجر والمؤسسات يتلقفوننا طالما أن تقديمات ربّ العمل للعامل تبقى في حدودها الدنيا». هي وتقول: «أعرف سوريين كثراً حلّوا مكان لبنانيين في سوق العمل

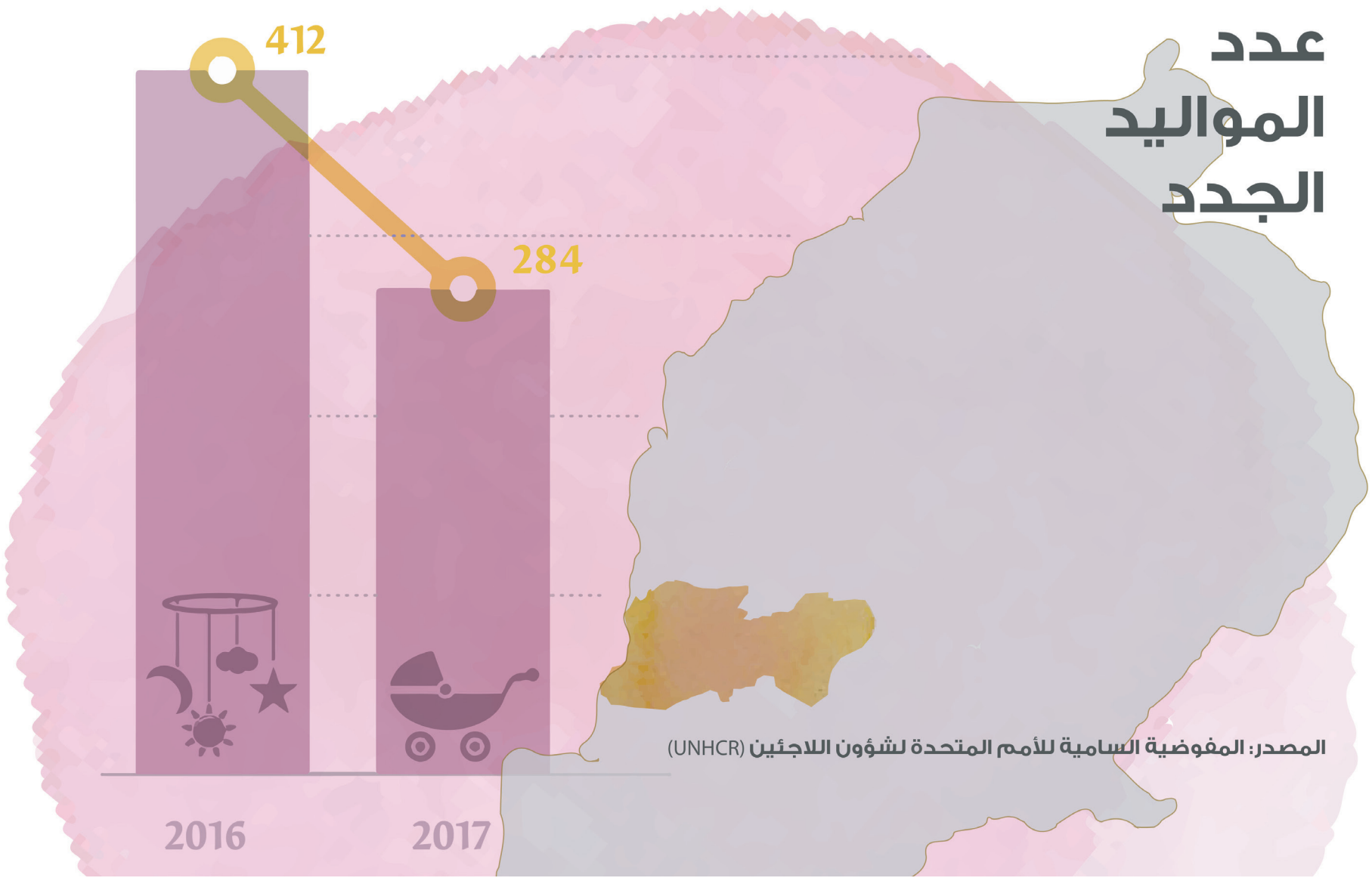

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)

وهذا ما يزيد من كره اللبناني لنا، علماً أننا لسنا من أجبرنا أصحاب العمل على توظيفنا».

وتختلف نوعية الأعمال التي يقوم بها السوريون في الأعالي الكسروانية حيث يعمل الذكور من مختلف الطوائف والملل بالزراعة والبناء، لا تتبدّل النظرة إليهم وتحمل اللبناني على اتخاذ أقصى درجات الحيطة والحذر. ففي حراجل كما في فاريا وجعيتا ويحشوش وحتى الصفرا وغيرها من القرى والبلدات «كلّ سوري متهم بنية السرقة أو التحرّش حتى إثبات العكس». ولهذا فإن بعضهم نال نصيبه من الضرب بمجرّد أن رفع رأسه. وهنا يقول طوني من حراجل: «ليس خطأ أن تقابل أي خطوة مشكوكة بضرب يكون وقائياً من تمرّد نحن بالغنى عنه».

عبء اقتصادي واجتماعي

من المدن الساحلية الكسروانية حتى أعلى قمم صنين، ومن نهر ابراهيم شمالاً ونهر الكلب جنوباً، لا يبدو أي مواطن لبناني، يستعين بعامل أو عاملة من سوريا، على استعداد للتخلي عنه أو عنها. في البناء، وفي الزراعة، كما في التجارة والمخابز والحياكة يبقى السوريون اليدّ العاملة الأقل كلفة نظراً لتوفّرها ولغياب الضمانات الاجتماعية والصحّية. هكذا يستفيد اللبناني من النزوح السوري بصفة شخصية بحتة.

يقابل هذا عبء سوري لا يخفى على أحد، يلقي بثقله على البلدات والقرى، والتي هي غير مشمولة بشكل جدّي ببرامج ومساعدات الدول والمنظمات الدولية. فقضاء كسروان يختلف عن بعلبك والهرمل وعكار وغيرها من الأقضية حيث مخيمات النازحين وتجمعاتهم. لذلك يتحدث بعض رؤساء بلديات كسروانية عن أعباء أقتصادية منهكة، وتغيّرات اجتماعية بدّلت في الصورة المعهودة للأحياء والشوارع. «منذ متى نرى محجبات في جونية؟» تشير لين باستهجان «وبيوت وأبنية مكتظة بعائلات تتشارك المسكن الواحد». تلك الشكوى تتنامى مراراً وتكراراً إلى مسامع المجلس البلدي في زوق مكايل، تضاف إليها شكاوى كثيرة من «تكسير مزارات وتجوّل نازحين بخناجرهم وتجمّعهم على طرقات الأحياء والساحات ضمن حلقات لشرب الأرجيلة...» وفق ما يقوله نائب رئيس البلدية بيار الأشقر.

يتوافق الأشقر مع رئيس بلدية جونية جوان حبيش ورئيس بلدية فاريا ميشال سلامة بالإفصاح عن أن البلديات عاجزة عن إحصاء أعداد السوريين لديها. يلفت الأشقر إلى أن زوق مكايل تحوي نحو 4500 سوري مسجل لديها بزيادة 500 سوري منذ الصيف الماضي. وهو لا يملك قراءة للأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى هذه الزيادة في تلك الفترة. ويضاف إليهم عدد لا يعرفه من غير المسجلين لدى البلدية وعدد آخر مسجل لدى «المفوضية العليا لشؤون اللاجئين» من دون البلدية. في جونية أيضاً لا إحصاء دقيق لعدد السوريين فيها «كونهم في حركة مستمرّة» بحسب حبيش.

وفي حين يؤكد حبيش والأشقر أن لا منع لتجوّل السوريين ليلاً في بلدتيهما، يوضح سلامة أنه منع النازحين «الشباب» من التجوّل بعد السابعة ليلاً باستثناء من يحمل بطاقة عمل ليلي موقّعة من البلدية.

فعلياً، يبدو موضوع التجول ليلاً تفصيلاً بسيطاً أمام البلديات، مقابل ما يتحدثون عنه من فتح مؤسسات تجارية منافسة بإدارة سوريين، وحصولهم على الكهرباء من خلال التعليق على أسلاك البلدية. يعد حبيش في هذا المجال، بأنه سوف يقوم بإقفال 72 مؤسسة تجارية في جونية بإدارة سوريين «لأنهم لا يدفعون المستحقات للبلدية». فيما يحرص سلامة على منع أي سوري من افتتاح متجر في فاريا، أو حتى اقتناء سيّارة تاكسي.

إلى هذا، يتحدث رئيس بلدية فاريا عن جباية عدد من البلديات مبلغاً مقطوعاً عن كل غرفة أو شقة يقطنها سوريون لاسترجاع «ولو مبلغ زهيد» من المبالغ التي تتكبدها البلديات بسبب النزوح مقابل الكهرباء والصرف الصحي وغيرها من الأمور. وإذ يؤكد أنه لا يقوم بهذه الممارسات، يطالب الحكومة بقوننتها لأن الأعباء تتضاعف على القرى والبلدات.

يجتمع المسؤولون في البلديات الثلاث على كمية الشكاوى التي تأتيهم احتجاجاً على نازحين، لكن في المقابل فإن غالبية اللبنانيين تأخذ موقع المدافع إذا ما طالت الشكوى سورياً أو سورية تعمل لديهم.

باستثناء المصالح الشخصية التي تربط نازحاً سورياً بمواطن لبناني، فإن النظرة السائدة حول النزوح السوري هي نظرة سوداوية تؤكد على مساهمته بشكل مباشر بتدهور الأوضاع الاقتصادية في هذا المجال، تشير المسؤولة عن أحد المستوصفات الكسروانية، والتي رفضت ذكر اسمها، إلى أن «الجمعيات والمؤسسات الطبية الخيرية في القضاء لا تحصل على أي مساعدات من المنظمات الدولية لمساعدة النازحين أو على الأقل لا تتم مساعدتها بالشكل الكافي. تماماً كما يتم إهمال كسروان لناحية المشاريع الإنمائية التي تقام في مناطق أخرى لاستقبالها أعداداً من النازحين».

أمام هذا «الشحّ» في التقديمات، تلفت المسؤولة إلى أن «البعض يرفض مساعدة النازحين صحيّاً وطبّياً على أساس أن ما نحصل عليه بالكاد يكفي فقراء المنطقة»، لتستدرك قائلةً: عدم مساعدة النازحين لا يشمل أطفالهم.

* صحافية

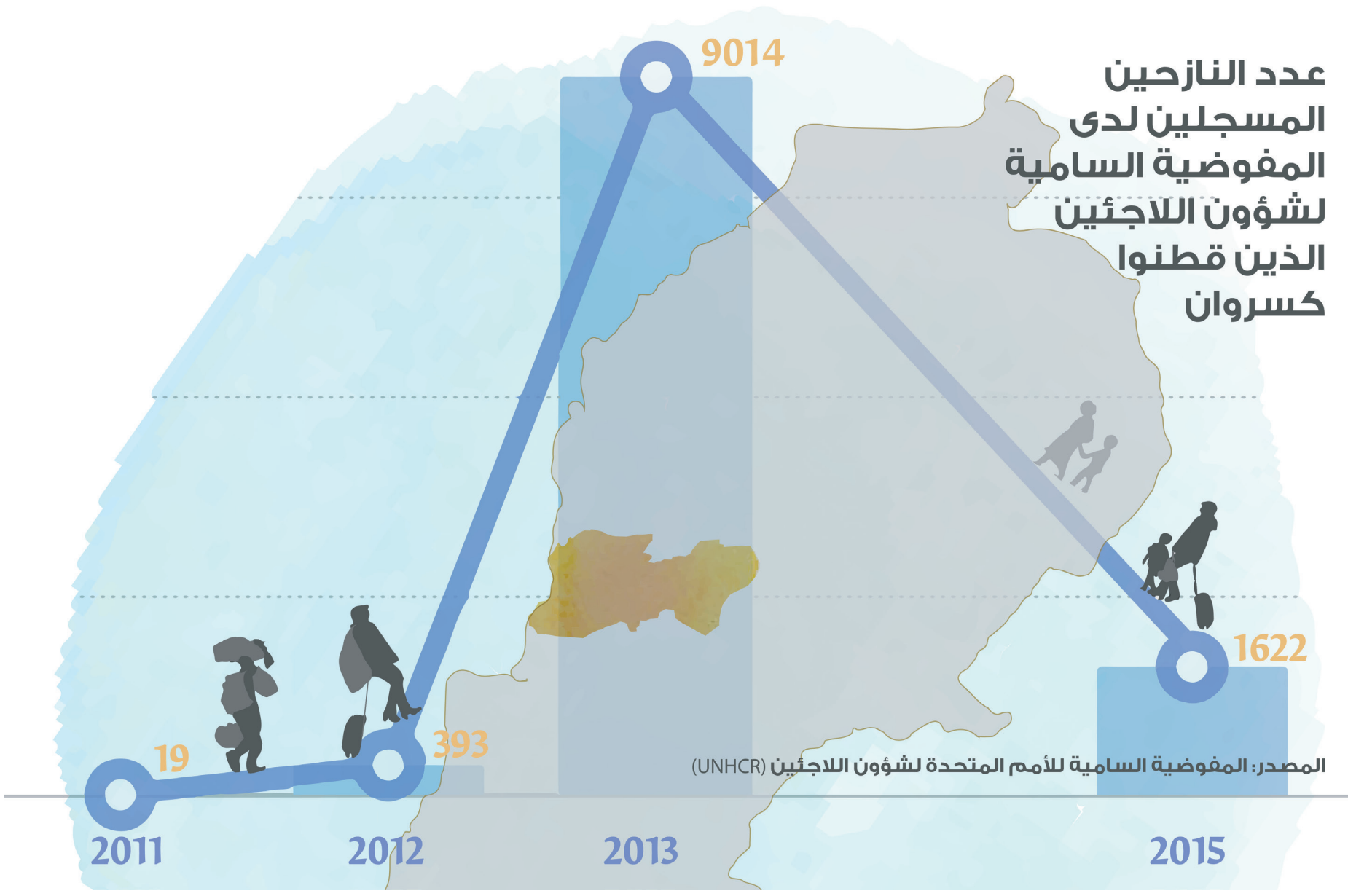

أديان

من أراد أن يكون كبيراً... فليكُن خادماً

الأب جورج مسّوح *

أوصى الرسول بولس أهل روميّة، عظمى مدن ذلك الزمن الغابر، أن يعكفوا على «ضيافة الغرباء». وقصده من ذلك ضيافة الفقراء الذين يجدون أنفسهم مرميّين في شوارع مدينة تتعالى عليهم وتنبذهم بكبريائها البارد كرخامها ومرمرها.

ويؤكّد بولس في خطابه إلى أهل روميّة العظمى أنّ خلاصة الشريعة كلّها كامنة في تحقيق الوصيّة بـ«محبّة القريب»، فهو يذكّرهم بـ«أنّ الوصايا كلّها متضمَّنة في هذه الكلمة أن أحببْ قريبك كنفسك. إنّ المحبّة لا تصنع شرًّا بالقريب، فالمحبّة إذًا هي الناموس بتمامه» (13، 10-8).

لكن مَن هو القريب الواجبة محبّته؟ يؤكّد السيّد المسيح، في مثل السامريّ الصالح (لوقا 10، 37-25)، أنّ القرابة ليست هي القائمة على الانتماءات العائليّة أو القوميّة أو الطائفيّة، أو على أيّ عصبيّة أخرى، بل هي القرابة التي تنشأ في ظرف معيّن عندما يلتقي المرء بمَن يحتاج إلى مدّ يد العون إليه. القرابة، إذاً، في هذا المقام، ليست «قرابة اللحم والدم». القرابة صيرورة تحكمها «الرحمة». كلّ عابر سبيل، أو نازح، أو مهجّر، أو غريب، أو مستضعف في الأرض يصبح هو القريب. واللافت هو أنّ السامريّ، المنبوذ من المجتمع اليهوديّ، لم يتابع طريقه حين رأى اليهوديّ الواقع بين أيدي اللصوص، بل توقّف وأرجأ كلّ مشاريعه عندما شاهد مَن هو بحاجة إلى إسعاف، ذاك اليهوديّ الذي يعتبره عدوًّا وهرطوقيًّا، مشرفًا على الموت. فقام السامريّ بواجبه من دون النظر إلى هويّة مَن هو بحاجة إليه.

ليس لنا أن «نرضي أنفسنا». يقول بولس نفسه لأهل روميّة العظمى، بل «فليرضِ كلّ واحد منّا قريبه للخير، لأجل البنيان». يبقى إرضاؤنا لله بلا معنى وبلا جدوى إن لم نرضِ القريب، وبخاصة ذلك الغريب «الذي وقع بين أيدي اللصوص». بل بين أيدي الطغاة والقتلة والسفّاحين. الصلاة والصوم وكلّ عبادة، إذًا، تصبح باطلة إنْ لم يكن هدفها خدمة الإنسان واحتضانه في أزمنة الشدّة والضيق.

المسيح نفسه ساوى نفسه بالغريب، وربط الخلاص بوصيّة المحبّة الواجبة على المؤمنين. فعندما تحدّث عن ميزان الدينونة في اليوم الأخير جعل محبّة الإنسان لأخيه الإنسان هي المقياس الأساسيّ، وأوضح أنّ مَن يحبّ المسيح لا يكون صادقًا إن لم يحبّ الإنسان الساكن المسيح فيه، أي المريض والجائع والفقير والغريب والأسير: «لأنّي جعتُ فأطعمتموني، وعطشتُ فسقيتموني، وكنتُ غريبًا فآويتموني، وعريانًا فكسوتموني، ومريضًا فعُدتموني، ومحبوسًا فأتيتم إليّ» (متّى 25، 36-35). ويمكننا، هنا، أن نستعين أيضًا بفاتحة الموعظة على الجبل التي فيها يمنح المسيح الطوبى للمساكين بالروح، والودعاء، والمحزونين، والجياع والعطاش إلى البرّ، والرحماء، وأطهار القلوب، والساعين إلى السلام، والمضطهَدين على البرّ (متّى 5، 12-1)، لكي نؤكّد أنّ المسيح، في النصّين معًا، تكلّم على أهميّة الخدمة المجّانيّة والمحبّة والرحمة ما بين البشر في سبيل بلوغ الخلاص.

لقد ساوى يسوع نفسه بالمستضعَفين من كلّ الأمم، وقال بوضوح إنّ مَن يصنع الرحمة إلى هؤلاء، فكأنّما صنعها إلى الربّ نفسه. والنصّ الحاضر لا يشير إلى شرط الإيمان بابًا إلى الخلاص، علمًا أنّ ثمّة نصوصًا أخرى تؤكّد على شرط الإيمان بابًا إلى الحياة الأبديّة. لذلك، لم يُشر النصّ إلى الهويّة الإيمانيّة أو الدينيّة أو المذهبيّة لصانعي الرحمة، «حينئذ يجلس ابن البشر على عرش مجده، وتُجمع إليه كلّ الأمم»... والمقصود بالأمم اليهود وكلّ الديانات الأخرى الموجودة في العالم. وكانت الأمّة تعني، آنذاك، الأمّة الدينيّة، وكان اليهود يرفضون أيّ علاقة بينهم وبين الأمم، فأتى يسوع ورفع الحواجز ما بين الأمم ودعاها كافّة إلى قبول الخلاص... وقد قصد أيضًا أن يقول لليهود، بني أمّته، إنّ ثمّة أناسًا صالحين في الأمم الأخرى، سوف ينظر الربّ إليهم بعين الرأفة.

ويسعنا أن نقول أيضًا إنّ الإنسان هو المكان الذي يفضّل الله أن يُعبد فيه. فالإنسان الساكن الله فيه هو أبهى من الهياكل والكنائس والمساجد. أن تخدم الله هو أن تخدم الإنسان الذي نفخ الله فيه من روحه، فـ«إنّ روح الله ساكن فيكم». لذلك يصبح الإنسان هو القِبلة والمحراب. يصبح الحجّ إليه بمثابة الحجّ إلى الأماكن المقّدسة، إلى قبر المسيح. فالله لا يسكن في حجارة مرصوفة ولا يؤويه سقف، هو يفضّل السكن في القلوب الدافئة. «أعطني قلبك وكفى».

يعتبر التراث المسيحيّ أنّ «السامريّ الصالح ليس سوى المسيح نفسه». فالمسيح هو القريب الكامل الذي أرسله الله ليضمّد جراحنا، وليخلّصنا من قبضة الشرّير ومن ظلام الموت. وقياسًا يسعنا أن نرى المسيح ذاته في كلّ مَن يُطعم جائعًا ويسقي عطشانَ ويكسو عريانًا ويؤوي غريبًا ويعود مريضًا ويزور سجينًا. وانطلاقًا ممّا قاله القدّيس الرسول بولس: «فأناشدكم أن تقتدوا بي كما أقتدي أنا بالمسيح» (1 كورنثوس 4، 16 و 11، 1)، يدعونا أوريجنّس الإسكندريّ (+235) إلى الاقتداء بالسامريّ الذي هو صورة المسيح، فيقول: «يمكننا أن نقتدي بالمسيح وأن نشفق على الذين وقعوا بين أيدي اللصوص، ونذهب إليهم، ونضمّد جراحهم، ونسكب عليها زيتًا وخمرًا، ونحملهم على دوابّنا، ونرفع عنهم أعباءهم».

> يبقى إرضاؤنا لله بلا معنى وبلا جدوى إن لم نرضِ القريب، وبخاصة ذلك الغريب «الذي وقع بين أيدي اللصوص»، بل بين أيدي الطغاة والقتلة والسفّاحين

يؤكّد الإنجيل في مواضع عدّة على أنّ الاقتداء بيسوع يقتضي من المسيحيّ أن يسلك سلوك العبد الخادم لإخوته، لا سلوك السيّد، حتّى وإنْ كان سيّد قومه بمقاييس زماننا الحاضر. فالمسيح، السيّد القدير، بعد أن غسل أرجل تلاميذه في الليلة التي أُسلم فيها إلى الصلب، توجّه إليهم قائلاً: «أنتم تدعونني معلّمًا وربًّا، وحسنًا تقولون لأنّي كذلك. فإذا كنتُ أنا الربّ والمعلّم قد غسلت أرجلكم فيجب عليكم أنتم أن يغسل بعضكم أرجل بعض لأنّي أعطيتكم قدوة حتّى أنّكم كما صنعت أنا بكم تصنعون أنتم أيضًا» (يوحنّا 13، 15-13).

السيادة في المسيحيّة ليست للسلطة ولا للقوّة ولا للمال، السيادة لا تتحقّق بسوى المحبّة والتواضع وطاعة كلمة الله، وخلاصة هذه كلّها الخدمة المجّانيّة حتّى بذل الذات. السيّد الحقيقيّ هو مَن اختار أن يكون خادمًا للفقراء والمساكين والنازحين والمهجّرين والمشرّدين واللاجئين وكلّ المعذَّبين. والمسيح نفسه يقول: «مَن أراد أن يكون فيكم كبيرًا فليكن لكم خادمًا، ومَن أراد أن يكون فيكم أوّلَ فليكن للجميع عبدًا. فإنّ ابن البشر (المسيح) لم يأتِ ليُخدم بل ليخدم وليبذل نفسه فداءً عن كثيرين» (مرقس 10، 44-43).

المسيح هو الغريب، وهو، في الآن عينه، مَن يصنع الرحمة إلى الغريب. فحين نصنع الرحمة إلى المستضعَفين فكأنّنا نصنعها إلى المسيح نفسه، وفي الآن عينه، يسعنا أن نقول إنّ كلّ مَن يصنع الرحمة إنّما يقتدي بيسوع نفسه، يصبح على صورة المسيح ومثاله. في هذا الصدد يقول القدّيس أبيفانيوس القبرصيّ (+403) في شرحه هذا القول: «أيجوع ربّنا ويعطش؟ أيعرى، هو غير المتغيّر في طبيعته، الذي خلق ما في السموات وما على الأرض، الذي يغذّي الملائكة في السموات، وكلّ أمّة وجنس على الأرض؟ لا يعقل أن نظنّ ذلك. الربّ لا يجوع في جوهره، بل في قدّيسيه؛ لا يعطش في طبيعته، بل في الفقراء».

نحن مدعوّون، إذًا، إلى أن نأخذ على عاتقنا هموم الإنسان المعاصر مع متاعبه وجراحاته ومشاكله الكثيرة، وأن نرى عوزه وقهره، ولا سيّما هموم الناس في أزمنة الحروب والتهجير. فنلتزم الاهتمام بهم ومساعدتهم إلى حين انقضاء الأزمنة الشرّيرة. فأن نحبّ الله يفترض حكمًا أن نسعى دائمًا إلى تنفيذ الوصيّة الوحيدة التي أمرنا أن نهتدي بهديها: «أحبّوا بعضكم بعضًا كما أنا أحببتكم» (يوحنّا 15، 12). أن نحبّ الله يقتضي أن نحبّ الإنسان أوّلاً، كلّ إنسان.

* أستاذ في جامعة «البلمند»

أديان

الإسلام والآخر

عمر كايد*

لا شك في أن أزمة الثقة تزداد بين المسلمين و«الآخر». يؤكد ذلك ما تشهده بعض الدول الغربية من صعود واضح لليمين المتطرف، وتنامي موجة العداء للإسلام بما يعرف بالإسلاموفوبيا، وارتفاع وتيرة المطالبة بالتصدي للهجرة غير الشرعية (ومعظم المهاجرين مسلمون). فالتطورات خلال العقدين الماضيين أظهرت أن الجماعات الأصولية بقيمها القروسطية وممارساتها العنيفة، ازداد تأثيرها، وأصبحت تهدد الدول الغربية ولا سيما بعد تنفيذها عدة عمليات في فرنسا وبلجيكا وألمانيا وأميركا، وانضمام مئات الشبان من مختلف الدول الأوروبية إلى «داعش». أما في بعض البلاد العربية، وتحديداً في سوريا والعراق وليبيا، فقد باتت الأقليات تخشى من التعايش مع المسلمين، بعد الانتهاكات الفظيعة التي ارتكبت بحق الإيزيديين في «سنجار»، وتهجير المسيحيين في «الموصل»، وذبح للأقباط على شواطئ المتوسط في ليبيا.

والتحدي الأبرز للمسلمين اليوم يكمن في إعادة ترميم الثقة، وطمأنة الآخر، وتصحيح العلاقة مع العالم. ولا سبيل إلى ذلك إلا بتحرير الدين من قبضة الجماعات الأصولية، وإعادة السكينة إليه. ولعل الطريق الأقوم لتحقيق هذه الغاية يبدأ بإصلاح الدولة الوطنية، ورفع يد السلطات السياسية عن المؤسسات الدينية المعروفة، والبدء بمراجعة ممنهجة وتصويب شامل لكل المفاهيم التي شوّهها المتطرفون، ومنها علاقة الإسلام بالآخر.

فالإسلام، وكما تؤكد النصوص القرآنية والتجربة النبوية، يكرّم الإنسان كإنسان، بغضّ النظر عن معتقده وجنسه ولغته وحضارته ولونه. فالتنوع والتعدد والتمايز والاختلاف سنّة من سُنَن الله. قال تعالى: «ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة» (هود، 118). وقد أُمر المسلمين بأن يتعايشوا مع «الآخر» بسلام وتعاون وتعارف، وأن يكون الحوار والجدال معهم بالحسنى. قال تعالى: «لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين». (الممتحنة، 8). والبر هو أعلى درجات الإحسان ومنه بر الوالدين، والقسط هو أعلى درجات العدل. وقال أيضاً: «ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن» (العنكبوت، 46)، وقال: «قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم» (آل عمران، 63). وقد روى البخاري في صحيحه (1312)، أن النبي (صلى الله عليه وسلّم) مرت به جنازة فقام، فقيل له: إنها جنازة يهودي، فقال: أليست نفساً. وأبعد من ذلك، فقد مات رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) ودرعه مرهونة عند يهودي (صحيح مسلم، 1603). وقد كان في وسعه أن يستقرض من أصحابه، وما كانوا ليضنّوا عليه بشيء، ولكنه أراد أن يعلم أمته.

أما في التجربة النبوية مع أهل الكتاب، فنتوقف عند وثيقتين دستوريتين مهمتين أساسيتين: الأولى صحيفة المدينة، حيث اعترفت بالواقع المجتمعي التعددي وبالحقوق المتساوية لكل الفئات، فالجماعات التي ذكرتها الصحيفة بأسمائها، عشرون جماعة، تسع منها مسلمة وإحدى عشرة غير مسلمة. فلم تشطب جماعة ولا حكم على أي منها بالنفي، بمن فيهم المشركون الذين ورد ذكرهم في المادة 20. بل أكثر من ذلك، اعتبرت الصحيفة اليهود أمة من المسلمين، لهم دينهم وللمسلمين دينهم كما ورد في المادة 24. ولكن بالرغم من ذلك انقلب اليهود العبرانيون (بنو قريظة وبنو قينقاع وبنو النضير) وليس كل اليهود، على المسلمين في أوقات حرجة جداً، وتعاونوا مع المشركين.

أما الوثيقة الدستورية الثانية، فقد كتبها رسول الله صلى الله عليه وسلّم في عام العهود سنة 10 هجرية لنصارى نجران، حين أتوا ضمن الوفود التي قدمت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هزيمته لقريش وخيبر. ونص أول بند في الوثيقة: «وأن أحمي جانبهم، وأذبّ عنهم، وعن كنائسهم، وبيعهم، وبيوت صلواتهم، ومواضع الرهبان، ومواطن السياح.. وأن أحرس دينهم، وملّتهم أينما كانوا بما أحفظ به نفسي، وخاصتي، وأهل الإسلام من ملّتي». وذكر في الوثيقة أيضاً أمراً في بالغ الأهمية، وهو أن «لهم إن احتاجوا في مرمة ـ ترميم ـ بيعهم وصوامعهم أو شيء من مصالح أمورهم ودينهم إلى رفد من المسلمين وتقوية لهم على مرمتها ـ ترميمها ـ أن يرفدوا على ذلك ويعاونوا ولا يكون ذلك دَيْناً عليهم بل تقوية لهم على مصلحة دينهم ووفاء بعهد رسول الله». يعني أن المسيحيين إن أرادوا بناء كنائسهم ينبغي على المسلمين إعانتهم ومساعدتهم، من دون أن يُعدّ ذلك دَيْناً. وحين جاء موعد عيد الفصح وكان نصارى نجران لا يزالون في المدينة، فتح رسول الله صلى الله عليه وسلّم أبواب المسجد لهم، وصلوا فيه الصلاة الخاصة بهم. وحين جاء وفد من نصارى الحبشة، أنزلهم رسول الله في المسجد، وقام بنفسه على ضيافتهم وخدمتهم، قائلاً: إنهم كانوا لأصحابنا مكرمين (الذين هاجروا إلى الحبشة مع جعفر بن أبي طالب)، فأحب أن أكرمهم بنفسي.

ومنذ العصر الأموي كان للمسيحيين احتفالاتهم العامة في الشوارع تتقدمها الصلبان ورجال الدين، ولم تكن الاحتفالات تتم بمعزل عن المسلمين. وجرت العادة أيضاً في عهد هارون الرشيد أن تزيّن الشوارع ويخرج المسيحيون في عيد الفصح بموكب كبير. وقد ذكر ول ديورانت أن العصر العباسي الأول يعدّ من العصور الزاهرة، لما لقيه المسيحيون من تسامح في ممارسة شعائرهم الدينية، وفي بناء الكنائس والأديرة وفي مساواتهم بالمسلمين في الوظائف، فكانت طوائف الموظفين الرسميين تضم مئات من المسيحيين، وقد بلغ عدد الذين رُقّوا إلى مناصب الدولة العليا من الكثرة لدرجة أثارت شكوك المسلمين. (ول ديورانت، قصة الحضارة، ج 13، 132). ومن المشاهد اللافتة أيضاً أن التتار اختطفوا جماعة من المواطنين، مسلمين ومسيحيين ويهود. وخلال المفاوضات أراد أمير التتار قطلوشاه أن يطلق فقط سراح الأسرى المسلمين، فرفض الخليفة ذلك، وأصر على إطلاق الجميع، فأطلقهم.

> في ما يتعلق بالمشركين والملحدين والوثنيين والمجوس والبوذيين والهندوسيين وغيرهم، فإن حقوقهم كحقوق المسلمين أيضاً لا تمييز بينهم، وهم مواطنون كغيرهم، أما الحساب الأُخروي فهو عند الله. أحكامهم كأحكام أهل الكتاب، لهم دينهم وللمسلمين دينهم، العلاقة بينهم علاقة حوار ومحبة وتعاون

وفي ما يتعلق بالمشركين والملحدين والوثنيين والمجوس والبوذيين والهندوسيين وغيرهم، فإن حقوقهم كحقوق المسلمين أيضاً لا تمييز بينهم، وهم مواطنون كغيرهم، أما الحساب الأُخروي فهو عند الله. أحكامهم كأحكام أهل الكتاب، لهم دينهم وللمسلمين دينهم، العلاقة بينهم علاقة حوار ومحبة وتعاون. وحين فتح المسلمون فارس، وظهرت هذه الديانات، تشاوروا في ما بينهم، فقال عبد الرحمن بن عوف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلّم يقول: سنّوا فيهم سنّة أهل الكتاب. لكن بالرغم مما تقدم، فإنه ينبغي الاعتراف أيضاً بأن ثمة تجاوزات حصلت من بعض الخلفاء بحق غير المسلمين، لكن هذه التجاوزات في معظم الأحيان لم تكن مقتصرة عليهم، بل وقع مثل هذا الجور على المسلمين أيضاً، وعلى كل من كان مخالفاً للسلطة السياسية، كالإمام أحمد بن حنبل.

وفي الختام، تبقى آية «لا إكراه في الدين» (البقرة، 256)، من أهم المقاصد التي أتى الدين لترسيخها في المجتمعات. ولا يجوز أن يبادر المسلمون إلى أي قتال أو حرب لدوافع دينية كما تبرر التنظيمات المتطرفة، بل السبب الوحيد الذي يعطي مشروعية للقتال هو ما يسمى بالدفاع عن النفس، بأن يبادر الآخر أيّ آخر، حتى لو كان مسلماً، بالاعتداء عليك. قال تعالى: «أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا» (الحج،39). وقال أيضاً: «فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم» (البقرة، 194). ولو أن مشركي قريش لم يتعرضوا للرسول الأكرم بالأذى والشتم وإخراجه من أرضه لما تعرض لهم، مكتفياً بالقول: «من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، ولكم دينكم ولي دين». ولو أن فارس والروم لم يبادروا إلى قتاله وقتل رسله، لما هاجمهم.

* باحث في الدراسات الإسلامية

حقوق

الحماية واللغة

تفادي وقوع اللاجئين في دائرة النسيان

جورج غالي*

لطالما أوقَد الفصم والمفاهيم الخاطئة والعنف، وفي الكثير من الأحيان التضليل، الجدالات حول ملف اللاجئين في لبنان. وغالباً ما اتخذت هذه الثغرات والتحديات شكل الجدالات البيزنطية المسهبة حول الكلمات والمصطلحات واللغة. وقد صُمّم سجال اللغة في لبنان، منذ الستينيات على الأقل، لتيسير التهرّب من المسؤوليات، على أمل أن تصلح الكلمات التي تم اختيارها الوضع.

© عمل لراهد قيسمي

تظهر الفكرة الفرق بين النزوح واللجوء، وذلك عبر طريقة كتابة الكلمتين. فالنزوح بعد ان كانت كتلة واحدة مجتمعة ابتعد حرف الحاء عنها، لكنه بقي معلّقاً بها بطرفه، للدلالة على النزوح واقتناص الفرصة للرجوع. وتشابكت مع كلمة النزوح أحرف صغيرة وحركات متعانقة كأنها تنبعث منه للدلالة على الشوق للعودة والاجتماع بالكتلة الواحدة «عودة الحاء إلى النون والألف والزين».
اما اللجوء فتظهر الأحرف فيها متقاربة ملتصقة ملتفة على نفسها، في دلالة الى التجمّع في مكان واحد صغير ملتفّ على نفسه.
كما تظهر الكلمتان بشكل متناظر لأنهما تحتويان المعنى وضده.

وتبدأ المناقشة عموماً بالجدل البديهي بشأن تحديد هوية هؤلاء الأفراد. وقد أدّى ذلك إلى رحلة «ملحمية» مزرية من الصياغات والتوقعات. ومنذ بداية تدفّق السوريين إلى لبنان، نتيجة النزاع المسلّح، خلقت الحكومة اللبنانية مسافة بينها وبين الأزمة. والأخطر من ذلك هو أن هذه الحكومة تخلّت عن المسؤولية لتُلقِيها على عاتق عدد كبير من المنظمات الدولية العاملة في لبنان وعلى الدول المانحة على حد سواء. ورافق ذلك سلسلة من البلاغات الداخلية والرسائل السياسية على الصعيد الوطني.

وقد استخدمت الحكومة اللبنانية منذ عام 2012 مصطلح "النازحين السوريين" للدلالة على اللاجئين السوريين في لبنان. ويستند الموقف بقوة إلى الافتراضية بأن الإشارة إلى اللاجئين كنازحين من شأنها أن تخفّف من مسؤوليات الدولة اللبنانية. ويعبّر هذا النهج عن شاغلين رئيسيين. الأول هو تحويل النقاش إلى تمرين لغوي وتبادل للأفكار حول «الحقل المعجمي» للحركة والتنقل. وركّزت السنوات الأولى للأزمة إلى حد كبير على التأكد من أن البلاغات حول الأزمة الإنسانية تستثني كلمة «اللاجئين». أما الشاغل الثاني، وهو أكثر خطورة في طبيعته، فيظهر في الدوافع والنوايا. فمن خلال اعتمادها هذه المصطلحات، تهدف حكومة لبنان إلى التهرّب من الالتزامات والمسؤوليات المحتّمة على أي جهة مسؤولة في إطار حقوق الإنسان.

ويبقى السؤال: هل تسمية مجموعة من الناس «نازحون» تُنقص من حقوقهم؟ هل يكون المجتمع اللبناني أكثر قدرة على الصمود ويتصوّر اللاجئين بشكل مختلف إذا ما اعتمد مصطلحات مختلفة؟ حتى وإن لم يكن لبنان طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام 1951، هذا لا يعني أن لا التزامات للبنان تجاه اللاجئين السوريين أو أولئك الذين يجدون أنفسهم في «ثقب أسود» قانونياً، حتى في سياق تدفّق مكثّف للاجئين. فتنطبق مجموعة من المعايير الدولية القائمة في ما يتعلق بعدم الإعادة القسرية للأشخاص الفارين من النزاع، وكذلك ظروف حمايتهم واستقبالهم في البلد المضيف. وينبغي تفسير هذه المعايير بطريقة تعاضدية من أجل حماية اللاجئين وطالبي اللجوء. ومن المهم التشديد على أن لبنان لا يمكن أن يتذرّع بحجة التدفّق المكثّف للاجئين لانتهاك مبدأ عدم الإعادة القسرية والالتزامات الأساسية في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ومن ناحية أخرى، فإن العديد من المصطلحات، وعلى الرغم من صحّتها من الناحية القانونية، يمكن أن تتسبب بإشعال فتيل التوتر بشكل أكبر بين المجتمعات المضيفة واللاجئين. فالتفكير بأن الكثير من المواطنين السوريين «غير نظاميين» في لبنان أو أن عدداً من السوريين محتجزون بسبب «الدخول خلسةً» أو «الإقامة غير الشرعية» ينشر شعوراً بانعدام الأمن في ما بين المجتمعات. وللبنان مصلحة وجيهة في ضمان استقرار البلد وأمنه، غير أنه ينبغي معالجة القيود المفروضة على التنقل على فئة معينة، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز، واستمرار سوء المعاملة وحملة الوصم تجاه اللاجئين.

إن السياسات الصارمة التي تم تطبيقها على المواطنين السوريين في لبنان، بالإضافة إلى حظر التجول والمداهمات والاعتقالات وانتهاكات لمبدأ قرينة البراءة، ولّدت تصوراً راسخاً بين اللبنانيين بأن اللاجئين يشكلون تهديداً أمنياً. ويولّد هذا التصور مزيداً من العزل بين المجتمعات المحلية والتمييز الذي بدوره يؤدي إلى إضعاف التماسك الاجتماعي وإلى مزيد من التحديات التي تواجه التدخلات الرامية إلى تحقيق الاستقرار.

وفي حين تلعب وسائل الإعلام والديناميات الاجتماعية دوراً مهماً في تأطير المواقف من خلال إلقاء اللوم على مجتمعات معينة أو استهدافها، ينبغي للسلطات، بالتعاون مع منظمات أخرى ذات صلة، بما في ذلك المجتمع المدني والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، دراسة السبل لبناء التماسك الاجتماعي والحفاظ عليه. إن تغيير التصورات والمواقف تجاه اللاجئين بحيث يُنظر إليهم في سياق واقعهم كما هو ومن دون تنميق، بدلاً من اعتبارهم تهديداً اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً متأصلاً، هو أمر أساسي للتصدي للتصورات الخاطئة التي عزّزت شعور انعدام العدالة والاستياء في الرأي العام اللبناني.

وفي الختام، فإن التعبير الدائم عن التخلي عن المسؤولية، وخلق بيئة من التبعية وانعدام الحماية، يمكن أن يكون له نتائج عكسية في ما يتعلق بشواغل الحكومة اللبنانية ومصلحة مجتمعها. ففي نهاية المطاف، من الضروري أن تتطرّق هذه النقاشات الجارية حالياً بشأن وثيقة سياسة شاملة للحكومة اللبنانية إلى هذه التحديات. من المهم حتى عند مناقشة الحلول للأزمة أن يركّز صنّاع القرار في لبنان على العودة إلى سوريا، مهملين عناصر الحماية والحقوق للاجئين السوريين، الذين سيضطرون بأي حال إلى قضاء سنوات عديدة في لبنان.

(نص مترجم من الإنكليزية)

* المدير التنفيذي لمنظمة ألف - تحرّك من أجل حقوق الإنسان

ذاكرة

رحيل بذاكرتين

محمد الحاج حسين*

الشارع في السادسة صباحاً، علامة لسكون الحياة في تلك الأحياء التي اعتادت أخذ النظرات لتفاصيلَ من الطرقات، والشرفات، والنوافذ. يبدو الحي من شرفة المنزل مجرد علب كبريت متلاصقة، تربطها كابلات الكهرباء بعضها ببعض، تصنع بيت عنكبوت كبيراً يسمى الأحياء الشعبية، الطرقات المليئة بالمارة، تفاصيل الوجوه المقهورة، التعِبة، والتي تسير بخط واحدٍ جيئةً وذهاباً، الكتابات على جدران المنازل للعاشقين الذين أتعبهم السير على دروب المدارس أو مورد الصبايا على عين ماء.

قرب الحنين لكلّ شيء يبدو وجه أبي حسن خابيةً قديمة عليها نقوش لتفاصيل حكايةٍ أطول مما نستطيع العد، الرجل الذي شاخ كأن الحياة أكلت جنبات جسده، أتلفته وهو يرتب أصص الزهر على حافة الشرفة الحديدية، حيث يحلو له سرقة الهدوء والدخول به كحليف للصمت، مع فنجان قهوته وصوت خفيض من المسجل يبث أغاني فيروز ووديع الصافي ونصري شمس الدين، مراقباً خطوات أم حسن التي كبرت بجانبه وثلاث زهراتٍ في الداخل هم حصاد العمر وغلته.

أفراد تلك العائلة لم يعنِهم في الحيّ أي الأمور التي تصل إلى قمة غينيس، أو قمم الأمة العربية، كانوا أناساً يُسمّون الأمور كما يجب، السترة، الحائط، والعمل، من شبابيك بيته المؤلف من طابق واحد، تبدو الحياة أشبه بسباق تتابع، ينطلق الأب من الفجر مع عربة الفول، حيث اهتم برائحة الكمون والبصل المقطع والغاز المتقد على عيار هادئ، والبهارات التي تترك طعماً يربطك بالمكان، تكاد لا تنسى زاوية يقف عليها أبو حسن، ليصل إلى الظهيرة حيث خروج بناته من المدارس، وفي الليل آلاف القصص التي ورثها عن الجدات والأمهات والأرض التي لم تورثه سوى عربة للتعب، وعائلة للسعادة.

تخرج بناته الثلاث كلّ يوم إلى المدارس، تخرج معهن دعوات الأم، كأن المئة مترٍ هذه، درب غابة موحش، مقفر من كلّ شيء إلا رحمة الله. في المدرسة تبدو الأيام متشابهةً، أسرار الفتيات، الأحلام المتوزعة على رفوف وأدراج تعلو وتهوي، بعضهن يحلمن بجامعاتٍ أبعد من حيّ يصمت صباحاً ويحيا حتى الساعات الأخيرة من المغيب، والأخريات يحلمن بفارسٍ من لحم ودم، يمتطي صهوة حياةٍ سعيدة، بكلّ ما تعلمن في ساعات الحساب والقراءة واللغات والرياضة. كنَّ ثلاث وردات في بيدر العمر الذي يتلخص بوجهين تعبين، يحملان اسم حسن الذي لم يأتِ .

الأم تنشر في جنبات الحيّ رائحة الطهو، رائحة البهار المزكّية لأكلات تقليدية، للمجدّرة التي تتوسط السفرة بين لبنٍ وبصلٍ وخبز، لشوربات في شتاءٍ يمرّ كأنّه عدو أليف، يعرفونه جيداً، يعرفون تحركاته، يجبرهم على هجر الشرفة، إلا أنه يتكفل بالأصص التي تربت مع كلّ دعاءٍ، مع كلّ تفصيل مرت به عائلة بنت بيتها على الحب، والدفء، كانت الأرض تتسع لوجباتهم، يتربعون على فُرشٍ إسفنجيةٍ، في متربع شرقي، يرسم دائرةً حول المدفأة التي تجمعهم حولها كجوقة تتفق قبل الدخول إلى المسرح، تضع مواثيق عن المساندة، والكلّ للواحد.

تغسل الأمطار الحي دفعةً واحدة، رائحة التراب ترسم خط حياة في صمت وفي صخب، البرد يترك حمرة كأنها الخجل على الوجوه، تصبح العربة المتموضعة على الزاوية ملاذ دفء للهاربين من الجحيم القارس، وأبو حسن جالس قربها واضعاً الحطب في تنكة مهترئةٍ كالعمر كلّه، ككلّ دروب الرحلات التي عاشها، طفلاً وشاباً وكهلاً، وصاحب عربةٍ تعيل عائلة يدفعها نحو قمة الراحة، بكلّ أمانةٍ وإخلاص.

نفث دخانه في شرفةٍ أخرى وهو ينظر إلى دربٍ جديد، دربٍ في بلد جديد غير الذي كدّس فيه الفرح والذكريات، مضت سنوات الحرب عليه كالرحى، نهشته الأحزان على ما فارق والراحلين كلهم، كيف سوّت القنابل والصواريخ والسيارات المفخخة كلّ شيء، صارت الزوايا تخبئ قتلة من كلّ الأشكال، ضاعت في زحمة المجنزرات والعيارات النارية كلّ تفاصيل الحب التي تربطهم بمكانهم الأول مسقط الرأس، و ما تحمله ريح الأيام الأخيرة في هذا المكان.

صندوق الظلال، عمل فني لأحد الأطفال المشاركين في مشروع «فرصة» الذي نظمته جمعية «البحث عن أرضية مشتركة» Search For Common Ground ضمن ورش عمل للرسم تهدف إلى الدمج بين البيئة المضيفة والبيئة الحاضنة من خلال الفنون.

مرت الصورة قاسيةً كأنّها الموت، قبل الوصول هذا، وقبل المحاولات التي جعلوها نصب أعينهم في المكان الجديد، كان آخر ما يذكرونه من صورٍ في أراضيهم، أنّ الحافلة تتهادى كأنها عربة بيد طفلٍ أتلفها من كثرة اللعب وصارت تعد ثوانيها الأخيرة، استدار الجميع نحو أرضهم كمن يودع ميتاً قبل التراب بلحظة، صفير القذائف، دوي القنابل، تتساقط في القلب كأنّ الأرض موزعة على بشر سمرٍ لا يجيدون العد للعشرة قبل الحب، لا يجيدون ترك الله وحيداً، لا يجيدون الهرب إلا جمعاً.

الطريق طويلة نحو لبنان، كان عليهم مقابلة كلّ الوجوه التي أجبرتهم على الرحيل، بكلّ أشكال أعلامهم، كان يكفي أن يقول أحدهم «شو كان صار لو هالولد ما عمل هيك» لتصد عاصفة صوت موحد «قدر الله وما شاء فعل»، وفي صمت كلّ واحد منهم إدانة للجميع من الجميع، بأنّهم ضحايا الأخطاء كلها، خطأ الأهل، وخطأ الأرض، وخطأ القادة والشاب الذي طعن القلب، وترك لهم طلة أخرى في حافلة تتهادى على طريق لبنان.

صمتٌ ثقيل يمر في هذه الليلة، ثمة وداع آخر عليهم فعله، وذاكرة أخرى عليهم العيش معها، رحتلين.

هنا، صارت البيوت أقرب إليهم، صاروا أولاد المكان، جيرة جديدة لأناس يعرفون أي الوافدين هم، وأي الحزن لهم وعليهم، وأي النوافذ التي يفتحونها ليعود شيء من حيّ قديم كانوا فيه.

رتّب أبو حسن حياته على عربة ذرة وفول وترمس، صار يشدُّ الفرح في طرقات جبلية، قرب مدارس لإيوائهم، قرب أناسٍ ينظرون في قلوب بعضهم البعض لكي لا ينطفئ الحزن على ما فقدوا هناك، إلا أنّ المكان صار هويتهم التي لم تجبرهم كما قبلاً على ارتجاف ما.

بناته صرن أجمل من كلّ ما قاساه، صارت المدارس تخفف حزنه، الطرقات التي يمشي عليها الجميع، إلى الجميع، صارت الحياة نوافذ مشرعةً للأمل، أقاموا في المكان كلّ ما يشبههم، طهوَ نسوتهم، ملابسَ صغارهم، لهجتهم، خجلهم، وعيونهم التي بدأت تنسى أي الحزن كان مخصصاً لها.

المدينة بكلّ ما فيها من خوف ألفتهم، تصالحت مع الوجوه الجديدة، مع صرخاتهم للرزقة، عمال دهان وكهرباء وبائعي عربات، تصالحت مع كلّ الذي مرّ قبلاً كما لو كان لقوم آخرين، صارت الحياة معاً، أو على الأقل، هكذا صارت أيام أبي حسن تمر، معاً من دون حزن أو خوفٍ أو ارتباكاتٍ لهوية ما زالت بين أيديهم.

كلّ ما في الأمر أنّه ملّ من دفع الثمن لخطيئة لم يقترفها، ولا جيرته التي شاركته الحافلة أول مرةٍ وستشاركه الثانية، لملم الجميع أشياءهم، وضع أبو حسن أغراض بيته الثاني على العربة التي تهادت على الطريق نحو المستقر الجديد، صارت لعنتهم تتكرر، كلما همّ شخص بطعن قلوبهم، يرحلون ولا أرض معهم، صارت رحلة الخوف وما بينها من راحة مؤقتة تجبرهم على الركض نحو خلاص مهما يكن، وقفة الراحلين تندب الفتاة التي كانت صورتها حزن الأرض كلّه، كانت ابنتهم وقريبتهم وجارتهم وصاحبة هوية لا تربكهم، كانت ابنة أهل لهم، التفت أبو حسن ونحيبه يكاد يغطي صوت الجميع، والآه لا تخرج، كرجلٍ بقلبين، الأول ينبض في زاوية قديمة، والآخر ينتظر مستقره الجديد.

* كاتب

زراعة

النازحون السوريون يد عاملة تشارك بإنتاج التبغ في الجنوب

محمد بري*

وجد مزارعو التبغ في منطقة بنت جبيل بجنوب لبنان، في مشاركة العائلات السورية النازحة، يد العون لتحسين الانتاج في ظل الظروف الصعبة والإمكانات المادية المحدودة.

يقول المزارع الستيني أبو حسين في بلدة عيترون: «أشرف حالياً على زراعة 12 دونماً، وأستعين بعدد من أُسر النازحين السوريين الذين يسكنون في الحي».

ويوضح «زراعة التبغ متعبة، وأيام العمل فيها كدائرة متصلة ببعضها البعض، وتتداخل فيها المواسم».

ويتابع خلال انهماكه في شَكّ أوراق التبغ بمعية أفراد من أسرته وعاملات سوريات: «شاركتهم الزراعة لأن اليد العاملة والنفقات إذا صُرفت على أُصولها يكون الانتاج بقدر المصروف».

ويشير إلى أن «اليد العاملة السورية المؤقتة، وخصوصاً في وقت الغرس، هي عامل مساعد لرفع الإنتاج».

تشكل زراعة التبغ في منطقة بنت جبيل مورد رزق العديد من العائلات. وتُعد من أبرز المحاصيل الزراعية بعد الزيتون، كما لازمت المزارع في أيامه الحلوة والمرّة، قبل الاحتلال الإسرائيلي وخلاله وبعده، في غياب أي زراعات بديلة.

وتتطلب زراعة التبغ ستة عشر شهراً من العمل المستمر، من البذار في مساكب العناية الفائقة، إلى غرسها في الأرض الصالحة، ونموها، فالقطاف والشك والتبسيط والتصنيف والتجهيز، وصولاً إلى المرحلة الأخيرة حين يتم تسليم المحصول إلى إدارة حصر التبغ والتنباك.

في منزلها ببلدة كونين، تعمل حنان في شكّ أوراق التبغ الموضوعة على طاولة بلاستيكية أمامها، وهو المحصول الذي جنته من زراعة مساحة أربعة دونمات من الأرض.

وتوضح «أجور اليد العاملة مرتفعة وباهظة بالمقارنة مع الإنتاج، ولكن منذ سنتين (...) بدأنا نستعين بعاملات من النازحات السوريات ندفع لهن نصف ما كنا نعطي اللبنانيات يومياً، أي عشرين ألف ليرة».

تضيف «في مرحلتي القطاف والشك ندفع عن الخيط الواحد ألفي ليرة، ولكن النتيجة على الأقل أفضل من الماضي مع الاستعانة بالنازحات السوريات عند الحاجة، وخصوصاً في موسم الغرس».

قبل سنتين نزحت بهية من سوريا إلى مدينة بنت جبيل، ولم تكن تعلم شيئاً عن زراعة التبغ. وعن ذلك تقول «تعلمت خلال أيام قليلة كيفية «تشتيل» الأرض مع الجيران، ومن ثم بدأنا معهم العمل شراكة في الإنتاج».

وباتت بهية وأفراد من عائلتها يجيدون كل تفاصيل هذه الزراعة، من الغرس والقطف والشك والتيبيس والجمع، ما عدا زراعة البذور في المشتل وتربية الغرسة الأولى.

وتوضح في هذا الصدد "هذه المرحلة صعبة وتحتاج إلى دقة ومعرفة بالأمراض التي تصيب المشتل. فكل مرض له إسم ودواء».

وتتطلب زراعة التبغ، وفق مرشد زراعي في مكتب إدارة حصر التبغ والتنباك، «الكثير من الخبرة والتطوّر والمواكبة نظراً إلى الأمراض التي تصيب الغرس والشتل».

ويقول «على المزارع أن يكون ملمّاً بها ويعرف الحد الأدنى من خبرة المعالجة والمراقبة اليومية، والاهتمام بتعقيم التربة ورش المبيدات، وحرث الأرض، وزراعة بذور منتقاة من نبات غير مصاب بالمرض، وتجنّب الزراعة الكثيفة».

وتقتصر مشاركة النازحات السوريات على مراحل محددة.

من جانبه، يشدّد نائب رئيس الاتحاد العمالي العام رئيس نقابة حصر التبغ والتنباك في لبنان حسن فقيه على أن «زراعة التبغ هي زراعة بيتية متوارثة، ولها آليات متعلّقة بالخبرة والدقة لتفادي إنتاج محصول غير سليم».

وانطلاقاً من ذلك، يوضح أن «العمالة السورية تقتصر على فترة الغرس في أكثر الأحيان».

* مراسل الوكالة الوطنية في تبنين، جنوب لبنان

© تصوير: عزيز طاهر

مرأة

التمييز ضد المرأة في قانون الجنسية
كيف يؤثر على الأسر اللبنانية وقضايا الاندماج الوطني؟

د. فهمية شرف الدين*

تشكّل الجنسية أحد الموضوعات المعقدة في دائرة الحقوق المدنية، فهي التي تخوّل الانسان المركز القانوني الذي يمنحه الحقوق والواجبات في اكتساب المواطنة الكاملة. لذلك، أقرت كافة الإعلانات والمواثيق الدولية «حق كل فرد في التمتع بجنسية ما»، كما حظّرت «إجازة حرمان أي شخص من جنسيته ولا من حقه في تغيير جنسيته».

يرعى جنسية المرأة المتزوجة في لبنان القرار رقم 15 بتاريخ 19 كانون الثاني 1925 المعدل بالقانون الصادر بتاريخ 11\1\1960.

ويتم التمييز ضد المرأة في قانون الجنسية الحالي في ثلاث نقاط:

1- عدم إمكانية منح الأم اللبنانية جنسيتها لأولادها. بمعنى آخر يحصر قانون الجنسية قرابة الدم بالأب، وتكون الأم بذلك، محرومة من حقوقها الأساسية كمواطنة. كما يحصر القانون الجنسية برباط الأرض أيضاً «يعد لبنانيًا كل شخص مولود في أراضي لبنان الكبير...».

2- عدم إمكانية منح الزوجة اللبنانية جنسيتها لزوجها الأجنبي.

3- التمييز بين الأم اللبنانية الأصل والأم الأجنبية التي اكتسبت الجنسية اللبنانية، أي أن النساء الأجنبيات المتزوجات من لبنانيين يحق لهن اكتساب الجنسية اللبنانية، وأن يمنحن جنسيتهن لأولادهن إذا بقين على قيد الحياة بعد وفاة أزواجهن، في حين يمنع هذا الحق عن المرأة اللبنانية الأصل.

ومع أن لبنان أبرم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1996، إلا أن الدولة تحفظت عن الفقرة الثانية من المادة التاسعة والتي تنص على أن «تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل في ما يتعلق بجنسية أطفالهما»، إضافة إلى مواد أخرى تشكل بمجموعها تمييزاً فاضحاً ضد المرأة في لبنان.

إن الحجج التي ترفع في وجه المطالبين/ات بتعديل قانون الجنسية لم تكن تستند إلى أي معرفة واقعية وموضوعية بما يجري داخل المجتمع، وليس لدى الحكومات وحتى المنظمات غير الحكومية منها أي بيانات او معطيات عن الاتجاهات العامة لزواج اللبنانيات من غير اللبنانيين، وهل هناك فعلاً تركيز مقصود على جنسية من دون أخرى.

إن أحد أوجه الخلل في مستويات المعرفة يظهر في ردود السياسيين على إصدار الأحكام الصحيحة في الدعاوى المتصلة بقانون الجنسية والتمييز ضد النساء في هذا القانون.

كيف يؤثر التمييز في قانون الجنسية على النساء؟

عودة إلى الأرقام:

حوالى 18000 زيجة بين لبنانيات وغير لبنانيين تمت خلال 14 عاماً (1995-2010)[1].

وقد جرى احتساب هذا العدد انطلاقاً من نسبة الخصوبة البالغة 2.3 % في لبنان، وتبين عندئذٍ أن عدد المعنيين/ات خلال المرحلة بين 1995 و2008 قد بلغ:

الأهل: 18000×2=36000

الأبناء: 18000×2.3=41400

الإجمالي: 77400 متضرراً ومتضررة (أب، أم وأولاد).

المشكلة، كما تم تقديرها من قبل الإحصائيين، تطول 77400 فردٍ. وهذا الرقم يصبح ذا دلالة إذا تذكرنا أن عدد سكان لبنان في التقديرات القصوى لا يتجاوز أربعة ملايين نسمة.

هؤلاء الأفراد يعيشون في لبنان، وهم أعضاء في عدد من الأسر التي بلغت حوالى 18000 أسرة في فترة زمنية قصيرة بين 1995-2008 ، أي في 14 عاماً.

77400 فرد هم أعضاء في أسر يجحف بحقها قانون الجنسية الحالي، 41400 منهم يتحدرون من أم لبنانية، هي مواطنة لبنانية يحدد الدستور واجباتها بدقة، في السلم وفي الحرب، ويحق لها اختيار ممثليها وانتخابهم، وهي بحسب الدستور مؤهلة للدفاع عن بلدها عندما يدعوها الواجب، وقد أثبتت جدراتها في ذلك، كما تقوم بواجباتها الضريبية كغيرها من المواطنين وربما أكثر. ومع ذلك فهي تعيش في وطنها كالغريبة، مضطرة لأن تتقدم كالغرباء في صفوف طويلة لتنال إقامة لأولادها، ومضطرة لأن تتوسط لدى «الأقوياء» من أجل الحصول على إجازة عمل لزوجها حتى تستطيع أن تؤمن بقاء زوجها إلى جانبها وجانب أولادها.

المشاكل التي تواجهها النساء نتيجة للتمييز ضدها في قانون الجنسية:

- الإقامة الملزمة للزوج والأولاد.
- صعوبة الحصول على الإقامة.

عمل الزوج

- الاضطرار لممارسة العمل الوهمي لدى الزوجة أو الأقرباء في حالة الفلسطينيين الممنوعين من التملك.

إن مشكلة الإقامة كابوس ليس فقط لذوي الدخل المحدود، فحتى النساء اللواتي يتجاوز وضعهّن الإجتماعي مستوى المتوسط، يتذّمرن من الوقت الذي يصرفنه على هذا الموضوع، ويعبّرن عن القلق المرافق للمواعيد المحددة.

وهناك مجالات ضيقة للعمل. فالوضع الحالي يؤدي إلى حرمانه من عدد كبير من الأعمال وبخاصة المهن الحرة كالطب والمحاماة والهندسة والصيدلة.

وأعمال اخرى لا يستطيع ممارستها الا في القطاع الخاص:

التعليم

الأولاد ممنوعون من اختيار مجلات دراسية تؤدي إلى المهن الحرة كالطب والهندسة والصيدلة... فهم محكومون بالسفر في ظل عدم القدرة على اختيار مجالات التعليم والعمل.

الطبابة

إذا كانت مشكلات العائلات اللواتي يتمتّعن بمستوى اجتماعي جيد تنحصر في الإقامة والعمل، فإن معاناة بقية الأسر من مشاكل مادية تتجاوزها بكثير، حيث أن عدم قدرة المرأة على منح زوجها وأولادها الجنسية اللبنانية يترجم حرماناً للأطفال والزوج من التقديمات الإجتماعية التي هي حق لجميع اللبنانيين، وبخاصة إذا كانت الأم لا تعمل ولا تشملها مفاعيل الضمان الإجتماعي. وإذا حلت مشكلة الأولاد على هذا الصعيد، فكيف ستحل مشكلة الزوج الذي لا تنطبق عليه إجراءات الضمان الإجتماعي؟.

الإرث

أعربت جميع النساء عن قلقهن من مشكلة الأرث، وتقول إحداهن: «إنني مضطرة في المستقبل لبيع جميع أملاكي وتحويل الأموال إلى الخارج باعتبار أن الأجانب لا يستطيعون تملّك إلا نسبة معينة من الأملاك، وفي حال وفاتي لا يستطيع أولادي الحصول عليها، فهم بحاجة إلى مرسوم».

وفي هذا الإطار، تأثرت السيدة كونها هي أيضاً لبنانية مثلها مثل الرجل، وينبغي أن تنال حقوقها كمواطنة ليس من الدرجة الثانية على حد قولها.

مشاكل نفسية

تقول إحدى السيدات:

«أشعر بأن زوجي يعاني صراعاً في داخله بسبب أزمة تحديد الهوية، فليس لديه أي انتماء وطني لا للبنان ولا لبلده، وفقد الأمل في موضوع الجنسية».

تضيف: «أنا قلقة على مستقبل أولادي ومصيرهم، ففي حال لم يحصلوا على الجنسية فسوف يعود بهم والدهم إلى بلده حيث سيشعرون بالغربة هناك».

كيف يؤثر ذلك على الاندماج الوطني؟

الدولة الحديثة هي دولة الحق والقانون والجنسية، كما أن الممارسة العملية هي علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة، تمنح بموجبها الدولة للفرد جميع الحقوق وتلزمه بجميع الواجبات.

وعلى أساس الجنسية يتم التمييز بين المواطن والأجنبي. وبها ومنها يتحول الأفراد إلى مواطنين تجمعهم دولة الحق والقانون.

لا لزوم للتأكيد بأن الجنسية تصبح مرادفة للمواطن، فهي التأكيد الرمزي للانتماء إلى الأوطان، وهي لذلك عنصر أساسي في تأكيد المواطنية.

لقد رأينا ما ينتجه قانون الجنسية التمييزي من أثر سلبي على الاندماج الوطني من خلال حرمان أعداد مهمة من الأبناء من جنسية الدولة التي ارتبطوا بها عاطفياً وعملياً من خلال ارتباطهم بالأم، وجعلهم يعيشون مشاكل مادية ونفسية كثيرة، مع أنهم مواطنون ولدوا وعاشوا على هذه الأرض. وقد يؤدي ذلك إلى انقسام فعلي يؤثر في عمليات الاندماج الاجتماعي الذي يعتبر الأساس الموضوعي لبناء الدولة الحديثة.

إن المساواة أمام القانون ليست هدفاً بحد ذاتها، بل هي وسيلة من وسائل الاندماج الاجتماعي والتمييز بين مواطني الدولة على أساس الجنس أو الدين... يؤدي إلى خلخلة العلاقة بين المواطن والدولة وبين المواطنين أنفسهم.

فنظام الجنسية الذي رافق تأسيس وصعود الدولة الحديثة يعتبر صمام أمان لوجود المجتمع السياسي، وحرمان الأولاد من جنسياتهم يعرض هذا المجتمع للاهتزاز وعدم الاستقرار.

إن المحاذير السياسية التي ترفع في وجه قانون عادل ومتساوٍ للجنسية، تترك أثرها على عدد كبير من اللبنانيات وأسرهنّ، فهل على اللبنانيات وحدهنّ دفع الأثمان السياسية؟ أليست النساء غير اللبنانيات اللواتي يتزوّجن من لبنانيين عنصراً من عناصر التثقيل في المعادلات السياسية؟ ألم يحن الوقت لأن نعزل مفهوم المساواة عن السياسة؟

إن تعديل قانون الجنسية اللبناني الحالي لم يعد يحتمل التأجيل، والنساء يتطلّعن إلى ذلك، ليس كمنّة نسعى للحصول عليها، بل كحق لا بد من استرداده.

(1) تم اختيار هذه الفقرة كونها تبدأ بقانون التجنيس الذي أقرته الحكومة عام 1995 ولغاية بدء مشروع حقوق المرأة اللبنانية الذي نفذته اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة مع عدد من الجمعيات المدنية بدعم من UNDP.

* أستاذة جامعية ناشطة وباحثة في علم الاجتماع

رسم: تغريد عبد العال، فنانة وكاتبة فلسطينية مقيمة في لبنان

يعمل مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 2007 على تعزيز التفاهم المتبادل والتماسك الإجتماعي من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في لبنان. كما يعمل المشروع مؤخراً على مقاربة موضوع أثر الأزمة السورية على الإستقرار الإجتماعي على لبنان.

ويعمل المشروع على دعم مختلف فئات المجتمع من قيادات وجهات فاعلة محلية ومدرّسين وصحافيين وشباب وناشطين في المجتمع المدني، في تطوير إستراتيجيات متوسطة وطويلة الأمد لبناء السلام وإدارة الأزمات وتجنب النزاعات.

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by: KFW

لمزيد من المعلومات
مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
مبنى البنك العربي - الطابق السادس
شارع رياض الصلح - النجمة، بيروت - لبنان،
هاتف: 980583 - 01 / 119160 - 70

www.lb.undp.org
www.lb.undp.org/PBSupplement
UNDP Lebanon

تصميم وتنفيذ: عمر حرقوص وحسّان يوسف
خط: بناء السلام خليل ماجد
تدقيق لغوي: جميل نعمة
ترجمة إلى العربية: ليال مروة